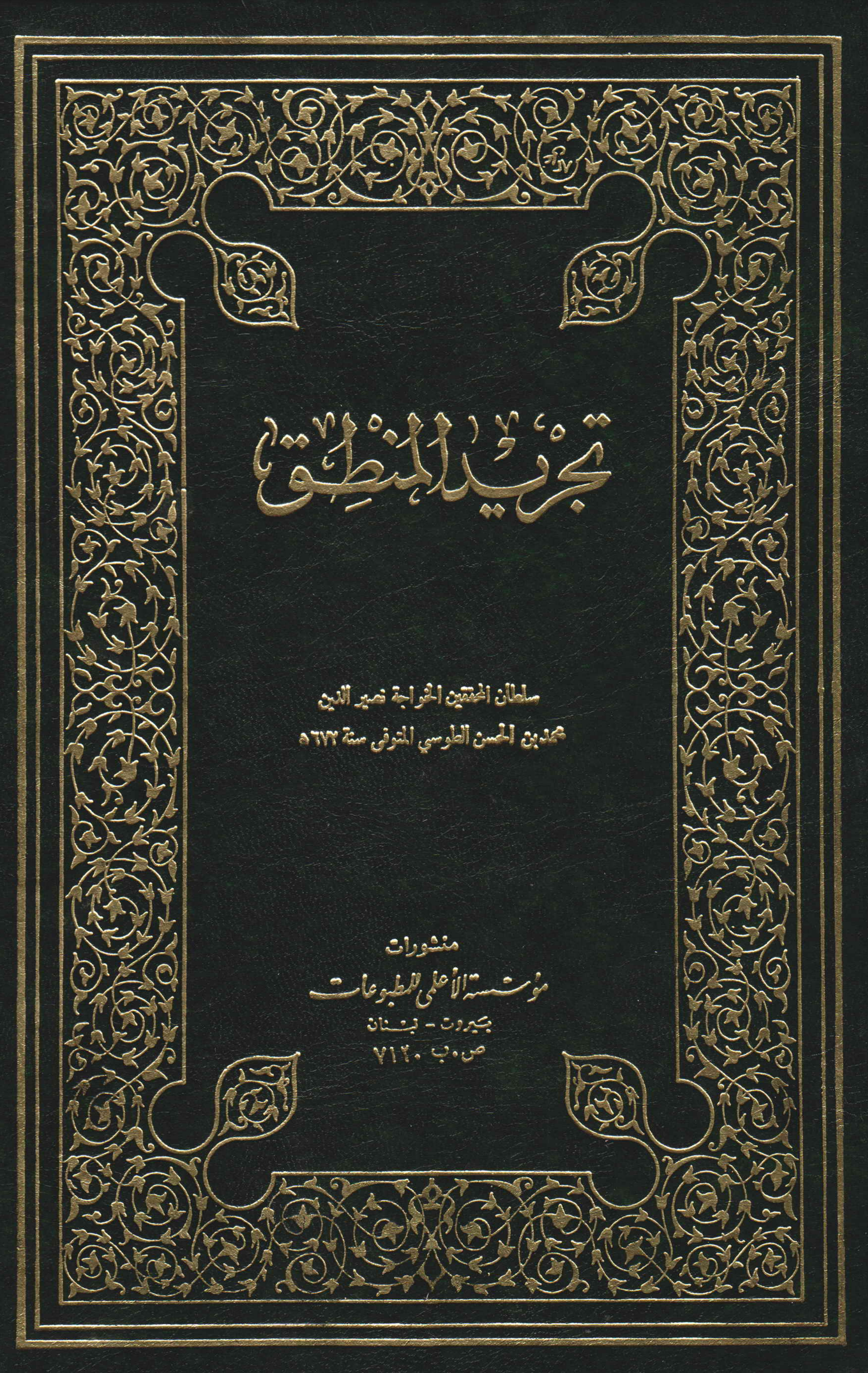

تجريد المنطق
سلطان المحققين الخواجة نصير الدين
محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ
منشورات
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - لبنان
ص.ب ٧١٢٠



تجريد المنطق



تصنيف :

سلطان المحققين الخواجة نصير الدين

محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

منشورات

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات

بيروت - لبنان

ص.ب ٧١٢٠

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للناشر

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات :
بيروت - شارع المطار - قرب كلية الهندسة - ملك الاعلمي - ص.ب : ٧١٢٠
الهاتف : ٨٣٣٤٤٧ - ٨٣٣٤٥٣

المؤلف في سطور

بسم الله الرحمن الرحيم

الطوسي هو أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن ، ولد في جهرود سنة ٥٩٧ هـ ١٢٠٠ م ، واشتغل في صباه بالتحصيل والتزود من الحكمة وسافر كثيراً ليتلقى العلم على أهله ثم أقام في طوس فترة طويلة حتى نسب إليها .

والطوسي من العلماء الذين أوتوا دقة الحس وَرَهَف الشعور ، وقد رأى ما يجري في عاصمة الخلافة ، بغداد ، من ضعف الخليفة وانصرافه إلى لذاته مع قيانه وجواريه ، ومن تناحر رجال الخليفة وحقد بعضهم على بعض ، وسعاية بعضهم ببعض ، وانصرافهم جميعاً عن شؤون الدين والدنيا ، وكانت مقاليدها في أيديهم ، ورأى الفتنة بين المسلمين تصحو ، وأحياء تحترق ، ومشاهد يمسّها التخريب ، والخليفة ووزراؤه يرون هذا فلا يحسون بإدبار الدنيا عنهم وعن دولتهم ، ولا يحاولون درء الأذى عن الرعية أو دفع الشر عن الدين .

وخرج الطوسي من بلاد الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠ ـ ٦٥٦ هـ ، ١٢٤٢ ـ ١٢٥٨ م) علّه يستريح إلى بلد تحترم فيه حرية العقيدة ويأمن فيه الناس على أموالهم وعقائدهم ، فسار إلى قهستان ، حيث كان الإسماعيلية يحكمون ، فالتحق بخدمة علاء الدين محمد بن حسن وتقرّب من محتشم (أي حاكم) قهستان ناصر الدين عبدالرحيم . وكان حكام قهستان يبذلون جهداً كبيراً في أن يزينوا بلاطهم بالعلماء والأدباء .

ولكن الطوسي لم يجد لدى الإسماعيلية ما كان يبغي من الأمن والطمأنينة ، فقد وجد نفسه بين قوم يحملونه على أن يذهب في الفكر مذهبهم ، ولم يكن يقدر على مواجهتهم بالحق الذي يراه ، وهكذا أحس بأنه استجار من الرمضاء بالنار ، وأدرك أن شراً قريباً يوشك أن يقع ببلاد المسلمين ، وأولو الأمر عنه لاهون ، والأمة التي أسلمت قيادها للخليفة ووزرائه لا تدري من أمرها شيئاً ، وهذا التراث الإسلامي العظيم الذي يتمثل في عشرات الألوف من الكتب والرسائل في شتى العلوم والآداب ، والذي يرعاه في تلكم الأيام عشرات من العلماء ، كل هذا أصبح ولا حام له ولا راع ممن بيدهم الأمر في العالم الإسلامي .

وتقدّمت جحافل المغول في القرن السابع الهجري مكتسحة العالم الإسلامي الشرقي قطراً بعد قطر ، وكانت شهرة الطوسي ، في علم النجوم والرصد ، قد بلغت مسامع هولاكو ، فأراد أن يكون هذا العالم في حاشيته ، ليستعين بخبرته في النجوم ، وليعاونه على ما يريد من الغزو . وكان الطوسي يعرف ما سيحل بالشرق الإسلامي من غارات المغول ، وكان يعلم أن البناء الذي أقامه العباسيون قد دبّ فيه الفناء وأن أساسه قد تقوض وألّا سبيل إلى بقائه ، وأدرك أنه سيدفع كثيراً من الشر والبلاء عن المسلمين لو بقي بجانب قائد المغول الذي لا يعرف الشفقة ، وأن بقاءه وتعاونه معه خير من فراره منه وتركه وحده يفني البشر ويقضي على الإسلام .

ويرى عباس إقبال في تاريخه أن الطوسي ، علاوة على مقامه العلمي ، قد أدى للحضارة الإسلامية عملين عظيمين : أولهما أنه بذل جهداً كبيراً للمحافظة على الكتب النفيسة والآثار حتى لا يهلكها المغول ، مما أتاح له أن يجمع مكتبة تحوي أربعمائة ألف مجلد . والثاني أنه استخدم نفوذه عند هولاكو لينقذ من الهلاك كثيرين من أهل العلم والأدب .

ويعد الطوسي أعلم أهل زمانه ، وهو الذي أعاد للحضارة الإسلامية بهاءها وقوتها في أحلك الظروف السياسية وأقساها على القسم الشرقي من

العالم الإسلامي وهو لهذا قد استحق لقب « أستاذ البشر » .

وله ما يقرب من ثلاثة ومائة كتاب ورسالة ومقالة في موضوعات وفنون مختلفة ، وقد فصل البيان عن كتبه الأستاذ الدكتور محمد معين ذاكراً أسماءها وهي في الحكمة النظرية والعملية ، والهيئة والنجوم ، والرياضيات ، والعلوم الطبيعية ، والعلوم الدينية ، والعلوم المكنونة ، وفنون الأدب ، والتاريخ ، والجغرافية ، والتصوّف .

ولشهرته الذائعة في الزيج والرصد ، طلب منكوفا آن من أخيه هولاكو أن يوفد إليه الطوسي حتى يؤسس مرصداً في بلاد المغول . ولكن هولاكو لم يلب رغبة أخيه وأمر بإقامة المرصد في إيران ، وفي مراغة أنشأ الطوسي مرصداً عام ٦٥٧ ـــ ١٢٥٨ . وقد أمده هولاكو ، وأباقا من بعده ، بعون مالي عظيم ، منه أوقاف واسعة أتاحت له أن يقتني كثيراً من الكتب والآلات ؛ كما مكّنته من الاستعانة بالعلماء المتفرغين ليتم « زيج مراغة » وقد ضمن كتابه « الزيج الإيلخاني » خلاصة ما بذله وصحبه في هذا السبيل .

أساتذته وتلامذته :

قرأ المعقول على استاذه فريد الدين النيسابوري والمنقول على والده وجماعة أُخرىٰ من فطاحل العلماء والفقهاء والفلاسفة . وقرأ عليه كل من العلاَّمة الحلي ، والسيد ابن طاووس ، وقطب الدين الراوندي ، وشهاب الدين أبو بكر الكازروني وغيرهم من كبار العلماء .

وفاته :

توفي رحمه الله في يوم ١٨ ذي الحجة الحرام من سنة ٦٧٢ هـ ودفن في البقعة المقدسة الكاظمية في المرواق الشريف وقبره مزار معروف .

الناشر



بسم الله الرحمنٰ الرحيم

نحمد الله حمد الشاكرين، ونصلّي على محمّد وآله الطاهرين.

وبعد ـ فإنا أردنا أن نجرّد أصول المنطق ومسائله على الترتيب، ونكسوها حليتي الايجاز والتهذيب؛ تجريداً يتيسّر للحافظ تكرارها، ولا يتعسّر على الضابط تذكارها؛ فجعلنا تلك الأصول مرتّبة في تسعة فصول:

الفصل الأول
في مدخل هذا العلم

اللفظ يدلّ على تمام معناه بالمطابقة دلالة «الانسان» على «الحيوان الناطق»، وعلى جزئه بالتضمّن دلالته على بعض أجزائه، وعلى ملزومه خارجاً عنه بالالتزام دلالة الضاحك عليه.

[التواطي والتشكيك والاشتراك]

والواحد من الألفاظ يدلّ على معناه الواحد الموجود في الكثرة على السواء بالتواطي ـ كـ «الانسان» على أشخاصه ـ أولاً على السواء بالتشكيك ـ كـ «الموجود» على الجوهر وقسيمه ـ ويدلّ على معانيها المختلفة بالاشتراك كـ «المتن» على معانيها ـ سواء عمّها الوضع اتفاقاً، أو خصّ بعضها ثمّ أُلحق الباقي به بسبب من شبه ونقل.

[الترادف والتباين]

والألفاظ الكثيرة تدل على معناها الواحد بالترادف، كـ «الانسان» و «البشر» على معناهما. وعلى معانيها المتكثرة معها بالتباين، كـ «الانسان» و «الفرس» على معنييهما.

[المفرد والمركّب]

واللفظ الذي لم يجعل لأجزائه فيه دلالة أصلاً فهو مفرد كـ «الانسان»، والذي جعلت أجزائه دالّة على أجزاء المعنى فهو مركّب كـ «الحيوان الناطق» ويسمّى قولاً.

[الاسم والفعل والحرف]

وينقسم إلى تامّ وناقص،لأن من المفرد ما يتم دلالته بنفسه ومنه ما لا يتمّ. والأول إن تجرّد عن الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة اللاحقة به بحسب التصاريف فهو اسم، وإلاّ فهو فعل ويسمّى كلمة، والثاني حرف ويسمّى أداة.

[الجزئي والكلي]

والمانع مفهومه من وقع الشركة فيه جزئي كـ «زيد» المشار اليه، وغير المانع كلّي كـ «الانسان» وأن لم يقع فيه شركة كـ « الشمس » و «العنقاء».

[حمل المواطاة «هوهو» والاشتقاق «ذوهو»]

الموصوف الواحد ـ كالانسان ـ وصفاته ـ كالضاحك والكاتب ـ إذا جعل بعضها مقولاً على بعض كيف اتّفق كقولنا : «الانسان ضاحك» مثلاً فـ «الانسان» موضوع و «الضاحك» المقول عليه محمول وذلك بالمواطاة، وأمّا الضحك فمحمول عليه أيضاً ولكن بالاشتقاق.

[الأعم يحمل على الأخصّ دون العكس]

وكـلّ أعمّ من حيث المفهوم فهـو بالـطبع محمـول على ما هـو أخصّ منه كـ «الضاحك» و «الحيوان» على «الانسان» وأما بالعكس فليس كذلك.

[حمل الذاتي والعرضي]

وكل محمول بالمواطاة وبالطبع فامّا ذاتي لموضوعه وامّا عرضي له.

[الذاتي]

والـذاتي ما يقـوّم ذاته غيـر خارج عنـه كالحيـوان أو الناطق لـلانسان، وكالانسان لزيد؛ وهو غير ما يقوّم وجوده.

[العرضي وأقسامه]

والعـرضي ما يلحقـه بعد تقـوّمه بـالذاتيـات، إمّـا لازمـاً بيّنـاً كـ « ذي الـزوايـا » للمثلّث، أو غيـر بيّن يلحقـه بتـوسّط غيـره كـ « تسـاوي الـزوايـا لقائمتين » له، وإمّا مفارقاً بطيئاً كالشباب لزيد، أو سريعاً كالقائم له.

[ما يقال في جواب «ما هو»]

والمسؤول عنه «ماهو» له ماهيّة هي هي بجميـع ذاتيّاتهـا التي يشاركهـا غيرها فيها، والتي يختص بها. فيجب أن يجاب بهما.

[الجنس والنوع]

فإن سئل بـ«ما هو»عن جزئيّات تكثّرت بـالعدد فقط كـ «زيـد وعمرو» ـ معـاً أو فرادى ـ فلتُجب حـالتي الشركـة والخصوصيّـة بالحقيقـة المتفقة فيهـا وهي «الانسان»؛ وان سئل عمّا يختلف حقائقهـا كـ «الانسان والثـور» ـ معـاً ـ فليُجب بكمال ما يشتـرك فيه وحـده، وهو «الحيـوان» وان خصّ واحد منهمـا بـالسؤال كـ «الانسـان» فليُضـمّ الى ذلـك مـا يختصّ بـه أيضـاً كـ «النـاطق» ويكون الجواب في الحالتين مختلفاً.

وأعمّهما ـ أعني ما يقال على مختلفات الحقائق في جواب «ماهو؟» بالشركة ـ هو **الجنس** لكل واحد منها؛ وهي **أنواعه**.

[جنس الأجناس]

وقد تتصاعد الأجناس إلى ما لا جنس فوقه وهو جنس الأجناس.

[نوع الأنواع]

ويتناول الأنواع الى ما لانوع تحته، بل يليه الأشخاص، وهو **نوع الأنواع**.

[النوع الإضافي]

وكلّ من المتوسّط جنس لما تحته، نوع لما فوقه.

[النوع الحقيقي]

وما يقال في جواب «ماهو؟» على ما يتكثّر بالعدد فقط نوع لتلك المتكثّرة ولكن بمعنى آخر.

[الفصل]

والذي يقال في جواب «أيّما هو في جوهره» أعني خصوصية كل نوع فهو **فصل مقوّم** لذلك النوع ولما تحته، مقسّم لجنسه ولما فوقه.

[الكليّات الذاتية]

فالكليات الذاتية : جنس أو فصل أو نوع.

[الكليّات العرضية]

والعرّضية أن عرضت نوعاً واحداً فقط ـ سواء ساوته أو اختصّت ببعضه ـ فهي **خاصّة**، وإن شملته وغيره **فهي عرض عام**. وهذه هي **الخمسة**.

الفصل الثاني في المقولات
من الأجناس العالية الجوهر

[تعريف الجوهر]

وهو «موجود لا في موضوع» والموضوع : محلّ يوجد متقوماً دون ما يحل فيه .

[العرض والصورة]

والحالّ فيه العرض؛ كما أن المادة محل يتقوّم بما يحلّ فيه، والحالّ فيها الصورة.

[أقسام الجواهر]

فالصورة والمادّة والجسم المركب منهما جواهر وكذلك المفارقات - أعني العقل والنفس.

[الكمّ]

ومنها الكمّ وهو ما لذاته يقبل المساواة واللامساواة بالتطبيق.

[أقسام الكمّ]

وينقسم الى متصل قار - وهو الخط والسطح والجسم - أو غير قارّ - وهو الزمان؛ والى منفصل وهو العدد، والثلاثة الأُول تختصّ بالوضع دون الأخيرين .

[الكيف]

ومنها الكيف، وهو هيئة قارّة لا تقتضي قسمة ولا نسبة.

وقد يتضادّ ويشتدّ ويضعف.

[أقسام الكيف]

فمنـه ما يختصّ بـالكميـات كـالاستقـامـة والشكـل والـزوجيّـة، ومنـه **الانفعـاليّات والانفعـالات** وهي المحسوسـات كحمرة الـدم والخجل، ومنـه **الملكة والحال** ويختص بـذوات الأنفس كصحّة المصحـاح وغضب الحليم، ومنه **القوة واللاقوة** كالمصحاية والصلابة وما يقابلهما.

[المضاف]

ومنها **المضاف** وهـو ما يُعقـل بالقيـاس الى غيـره ولا وجـود لـه سـوى ذلك، كالابوة والبنوة، وقد يعرض للمقولات جميعاً.

[الوضع]

ومنها الوضع والنسبة وهـو هيئة للجسم يعـرض من نسبة بعض أجـزائه الى بعض لوقوعها في الجهات كالقيام والانتكاس.

[الأين]

ومنها الأين وهو كون الشيء في مكانه كالماء في الكوز.

[مَتىٰ]

ومنها متى، وهو كون الشيء في زمانه كقيام زيد الساعة.

[الملك]

ومنهـا الملك والجِدة ولَـه، وهو **التملك للشيء**. وقيـل : كون الشيء مشمولاً بما ينتقل بانتقاله كالتلبّس والتختّم.

[أن يفعل وأن ينفعل]

ومنها أن يفعل وأن ينفعـل، وهما **هيئتـان غير قـارّيـن تعرضـان للمؤثر والمتأثر حال التأثير والتأثر**، كالإحتراق في النار والحطّب.

[المقولات عشر]

وهذه هي المقولات العشرة، وكون التسعة عرضاً عرضيّ لها.

[المتقابلان]

والمتقابلان شيئان **يمتنع تعلّقهما معاً** بموضوع واحد ينسبان اليه من جهة واحدة، ويعقل أو يوجد أحدهما بازاء الآخر أو في غاية البعد من الآخر.

[أقسام التقابل]

وأقسام التقابل أربعة :

أولها : الايجاب والسلب كقولنا : «فرس، ولا فرس»؛ أو «زيد كاتب، زيد ليس بكاتب» وهو بحسب القول.

وثانيها : التضايف ـ وقد مرّ ذكره. **وثالثها** : التضادّ، **ورابعها** : الملكة والعدم.

[الضدّان]

والمشهور إن «الضدين» أمران ينسبان الى موضوع ولا يمكن أن يجتمعا فيه، كالذكورة والانوثة، **والتحقيق** يقتضي كونهما موجودين ـ في غاية التخالف ـ تحت جنس قريب يصحّ منهما أن يتعاقبا على موضوع أو يرتفعا عنه، كالسواد والبياض.

[الملكة]

وأما الملكة **فالمشهور** «انها ما يوجد في موضوع وقتاً مّا، ويمكن أن ينعدم عنه ولا يوجد بعده» كالابصار؛ **والعدم** : «انعدامها عنه في وقت امكانها» كالعمى.

والتحقيق يقتضي أنها ما ينسب الى موضوع يكون طبيعة ذلك

الموضوع الشخصيّة أو النوعيّة أو الجنسيّة قابلة له كالزوجيّة والعدم عدمها بالنسبة الى قابلها كالفرديّة.

وظاهر أن حكم هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين متعاكس.

[أقسام التقدم والتأخر]

والمتقدّم والمتأخّر قد يكونان **بالزمان** كالأب وابنه، أو **بالذات** كالعلّة ومعلولها؛ أو **بالطبع** كالواحد والاثنين، أو **بالوضع** كالصف الأول والثاني، أو **بالشرف** كالمعلّم ومتعلّمه، وكذلك **المعية**. وما في هذا الفصل لا يتعلّق بهذا العلم ولكنّه يفيد فيه.

الفصل الثالث
في القضايا وأحوالها

[الدلالة]

وجود الشيء في الكتابة بحسب الأغلب يدلّ على وجوده في العبارة، وهو دائماً يدلّ على وجوده في الأذهان ـ وهما بالوضع ـ وهو على الذي في الأعيان، ـ وهو بالطبع ـ والأطراف بتوسط الأوساط.

[التقييدي]

الأقاويل أنواع : منها **التقييدي** وهو في قوة المفردات، كـ «الحيوان الناطق» فهو بمنزلة «الانسان».

[القول الخبري]

ومنها **الخبري**، وهو الذي يعرض له ذاته أن يكون صادقاً أو كاذباً، ويسمّى **قولاً جازماً** و**قضيّة**، وهما أخصّ بالعلوم، وسائر الأنواع ـ كالاستفهام والأمر والتعجب وغيرها ـ أخصّ بالمحاورات.

[أجزاء القضيّة]

وكل قضيّة تشتمل على جزئين : **ما يحكم عليه وما يحكم به**.

والتأليف الأول يكون من مفردات تامّ الدلالة، **وجزئاه : موضوع** هو اسم محالة، **ومحمول** تربط به رابطة ربّما لا يتلفظ بها وتكون **القضية ثنائية** ـ كقولنا : زيد كاتب ـ يتلفّظ فتصير **ثلاثية** ـ كقولنا : زيد هو كاتب. وفي الفارسية لا بدّ منها وهي لفظ « است » بلغتهم.

[القضيّة الحمليّة وأقسامها]

والمؤلفة هذا التأليف حمليّة؛ إمّا **موجبة** يحكم فيها بكون المحمول مقولاً على ما يقال عليه الموضوع ـ سواء وضع ذات وحدها أو مع صفة ـ كقولنا : «الانسان ـ أو الضاحك ـ كاتب». أو **سالبة : كقولنا : «الانسان ـ أو الضاحك ـ ليس بكاتب»**.

[القضيّة الشرطيّة وأقسامها]

والتأليف الثاني يكون من القضايا، والمؤلّفة منها **شرطية**، يسمىّ جزئيها **مقدماً وتالياً**.

وهو أمّا بمصاحبة ويسمّى **متصلة**، كقولنا في الايجاب : «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، وفي السلب : «ليس إن طلعت الشمس فالخفّاش ببصير»؛ أو بمعاندة ويسمّى **منفصلة**، كقولنا في الايجاب : «العدد إمّا زوج وإمّا فرد» وفي السلب : «ليس العدد إمّا زوجاً أو منقسماً بمتساويين».

ورابطتهما أدوات الشرط والجزاء والعناد.

[أقسام القضيّة الشرطية بحسب التركيب]

وقد تتألف الشرطيّة من الحمليّات والشرطيّات مرّة بعد أخرى.

[مناط الصدق في القضايا الشرطية]

وهـذا التأليف يخـرج أجزاءهـا عن أن يكون قضـايا، فيصيـر الايجاب والصدق ومقابلاهما متعلّقة بالربط ولا يلتفت فيها الى أحوال أجزائها.

[أقسام المتصلة]

ومن المتصلة لزوميّة، كقولنا: «إن كان زيد يكتب فهـو يتحرّك يـده». ومنها **اتفاقية**، كقولنا: «إن كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق».

[تركيب المتصلة اللزومية]

والكـاذب يستلزم الكاذب أو الصـادق، والصـادق لا يستلزم الكـاذب، وقس الممكن والمحال عليهما.

[تركيب المتصلة الاتفاقية]

ولا اتفاقيّة الاّ عن صادقين.

[أقسام المنفصلة]

ومن المنفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلوّ ـ كما مـرّ ـ **وتتألف** عمّـا في قوة طرفي النقيض.

ومنها ما يمنع الجمع فقط كقولنا: «هـذا الشخص امّا حجـر أو شجر» ويحدث من تخصيص أحد الطرفين.

أو يمنـع الخلوّ فقط، كقولنـا: «زيـد امّـا في المـاءوامّـا غيـر غـريق» ويحدث من تعميمه.

وكـل واحد من الأخيـرين ان آخذ شـامـلاً للحقيقيّـة كـان **بسيـطاً** **والاّ** **فمركّب**.

[تلازم الشرطيّات]

ويتـلازم كل متّصلتين مقـدمهما واحـد وتاليهمـا طرفـا النقيض، وهمـا

مختلفتان بالايجاب والسلب.

ويشترط في **اللزومية** تعلق الايجاب والسلب باللزوم، وفي السالبة **الاتفاقية** صدق المقدم. ويلزم المتصلة اللزومية متصلة من نقيضي تاليها ومقدّمها.

ومنفصلتان مانعة الجمع من عين المقدّم ونقيض التالي، ومانعة الخلوّ بالضدّ منهما.

والمنفصلة متّصلة تتألف من عين أحد الجزئين ونقيض الآخر.

[تركيب القضيّة المنفصلة]

وأجزاء المنفصلة قد تزيد على اثنين.

[القضيّة المعدولة]

وإذا تركّبت أداة السلب مع لفظ محصّل صيّرته **معدولاً**، كقولنا: «لا إنسان» فإذا جعل جزء قضيّة - وخصوصاً محمولها - صارت **معدولة**، فتقارب السالبة، الاّ ان السلب في احديهما داخل على الرابطة رافع للايجاب وفي الأخرى بخلافه.

[القضيّة السالبة أعم من المعدولة]

وأيضاً السالبة أعمّ من معدولة المحمول، فانها تصدق على غير الثابت إذا آخذ من حيث هوغير ثابت - بخلاف المعدولية، فانها موجبة والايجاب يقتضي ثبوت شيء حتى يثبت له شيء أما في الموضوع الذي لا يؤخذ غير ثابت - فهما متلازمتان.

[تكثر الحكم بتكثر القضيّة]

وكثرة الأجزاء تكثر القضيّة إذا تكثّر الحكم، ولا تكثّر إذا لم يتكثّر.

[القضيّة الشخصيّة والمهملة والكلية والجزئية]

وموضوع الحملية ان كان جزئيّاً كانت القضيّة **شخصيّة** وسميّت «**مخصوصة**» ـ كقولنا : «زيد كاتب» أو «ليس بكاتب» ـ وان كان كلياً ولم يتعرّض لعموم الحكم وخصوصه سميّت «**مهملة**» ـ كقولنا : «الانسان كاتب» أو «ليس بكاتب».

وان تعرّض سميّت «**محصورة**» و «**مسوّرة**»، فان تناول الحكم كل واحد من أشخاصه الموجودة والمفروض وجودها مما لا يمتنع أن يتّصف به سميّت «**كليّة**» كقولنا : «كل انسان» أو «لا شيء من الانسان»، وان اختصّ ببعض غير معيّن سميّت «**جزئية**» كقولنا : «بعض الناس» و «ليس بعضهم» و «ليس كلّهم» ـ فان سلب العموم وان احتمل عموم السلب لكنه يستلزم خصوصه قطعاً، وكذلك صيغة الخصوص فانها وان احتمل معها صدق العموم وكذبه لكنها دلّت على الخصوص فقط.

[القضايا المعتدة بها في العلوم]

وأيضاً الاهمال وان احتمل العموم لكنه يستلزم الخصوص، فالمهملة في قوة الجزئية ، والشخصيّات ساقطة في العلوم ، فإذن **القضايا المعتدة بها أربع** .

[الشخصية والمهملة والجزئية والكلية في الشرطيات]

وشخصيّة الشرطيّات بتخصّص حكمها بالأحوال أو الأوقات المعيّنة، كقولنا : «ان كان زيد اليوم ذاهباً فهو ملاق غريمه» أو «الساعة امّا كذا وامّا كذا».

وكليّتها صدقه في جميعها بشرط ان لا يكون لها أثر في الاستصحاب او العناد، كقولنا : «كلمّا كان» و «ليس البتّة اذا كان» أو «دائماً إمّا» و «ليس البتّة إمّا».

وجزئيتها صدقه في بعضها، كقولنا : «قد يكون» و «قد لا يكون اذا كان» أو «امّا أن يكون وامّا أن لا يكون»، **واهمالها** اهماله.

[السور]

والأداة الحاصرة كـ «كل» و «بعض» تسمّى **سوراً**، وكليّة الحكم وجزئيّته **كميّته**، وايجابه وسلبه **كيفيّته**.

[القضيّة المنحرفة]

والحمليّة التي تركب السور مع محمولها تسمّى **منحرفة**.

[القضيّة الشرطيّة المنحرفة]

والشرطيّة التي تنحرف عن صيغتها ـ كقولنا : «لا يكون كذا أو يكون كذا» منحرفة.

[الكلام في مواد القضايا وجهاتها]

لكل محمول الى كلّ موضوع نسبة اما بالوجوب، أو بالامكان، أو بالامتناع، كما في قولنا : الانسان حيوان، أو : كاتب، أو : حجر. فتلك النسبة في نفس الأمر **مادة**، وما يتلفظ به منها أو يفهم من القضية وان لم يتلفظ بالنسبة **جهة**.

[القضيّة المطلقة]

والموجّهة رباعية والخالية عن ذكرها **مطلقة**.

[أصول الجهات]

ثمّ الوجوب والامتناع **يشتركان** في ضرورة الحكم، **ويفترقان** بانتسابهما الى الايجاب والسلب.

فالقضية امّا ضرورية وامّا ممكنة وامّا مطلقة.

[الامكان العامّ والخاص]

والامكان المقابل لكلّ من الضرورتين شامل للأخرى، ولذلك يقيّد **بالعام**، والذي يتخلّى عنهما معاً **بالخاص**، وهو مركب من الامكانين.

[المطلقة العامة]

والمطلقة تقتضي ثبوت الحكم بالفعل في أحد الجانبين فقط، وتشمل الدائم وغير الدائم، وتتخلّى عن الدائم المقابل فقط فهي عامّة.

[الوجودية اللادائمة]

وما تخلّى عن الدائمتين معاً أخصّ، ويسمّى **وجوديّة**، وهو مركب من الاطلاقين.

[نسبة الممكنة الى المطلقة]

واذا نسب الى الاطلاق كان الاطلاق أخصّ، لأنه لا يتناول الحكم بالقوة، ويتناوله الامكان.

[نسبة الدائمة والضرورية]

فالدائم أعمّ من الضروري، لأن مقابل الأخصّ أعمّ من مقابل الأعمّ، ولعلّهما في الكليات يجريان مجرى واحداً.

[الوصفيّة]

وهذه النسب إذا لم تقيّد كان الحكم بها على ذات الموضوع، فان قيّدت بصفة يوضع للحمل مع الذات ـ كما في قولنا: «الكاتب كذا عند كونه كاتباً» ـ صارت وصفيّة.

[العرفية العامّة]

والدائمة الوصفيّة تسمّى عرفية، لأن الاطلاق المتعارف في العلوم في بعض اللغات لا سيمّا في السلب ـ هو هي.

[المشروطة]

والضرورية الوصفية تسمّى مشروطة، وتكون أخصّ من العرفيّة كما عرفت.

[الوقتيّة والمنتشرة]

وان قيّدت بوقت بعينه صارت وقتية، أو لا بعينه فصارت منتشرة.

[المطلقة العامة الوقتية]

والتقييد بوقت من غير ضرورة ولا امكان بحيث لا ينافي الدائمة ولا الضرورية ولا مقابلتيهما اطلاق عامّ وقتيّ، والشرط فيه أن لا يكون للوقت أجزاء فالمطلقة الوقتيّة في الجانبين تتقابلان.

[المطلقة المنتشرة كالمطلقة العامّة]

وأمّا المطلقة المنتشرة فكالعامة، وحكمها قريب من حكمها.

[العرفية أعم من الدائمة]

وإذا قيست الدائمة الى العرفيّة وجدت العرفيّة أعمّ، لأنّ ما يدوم مع الذات يدوم مع جميع أوصافها الثابتة والزائلة ولا ينعكس، فانّ التغيير الدائم بدوام الحركة في قولنا: «المتحرك متغيّر» قد يدوم مع الذات ـ كما في الفلك ـ وقد لا يدوم ـ كما في الحجر ـ **فالعرفيّة اعمّ من الدائمة، ومقابلتها أخصّ من مقابلة الدائمة.**

[المشروطة أعمّ من الضرورية]

وقس عليهما الضرورية والمشروطة.

[تقسيم القضايا بوجه آخر]

ذهب قوم الى أن قسمة القضايا بالمطلقة والضرورية والممكنة مانعة الجمع والخلوّ، فخصّوا المطلقة باللاضروريّة لتنقسم الفعلية اليهما ـ وهي

مطلقة خاصّة ـ والوجوديّة أخصّ منها، وتدخل فيها الضروريّات المقيّدة ـ وخصّوا الممكنة بما بالقوة فقط، فان الخروج الى الفعل يكون لضرورة ما، وليقيّد بالأخصّ، وربما يقيّد بالاستقباليّة لأن الواقع في سائر الأزمنة يكون لا محالة فعليّاً.

[المشروطة والعرفية العامتين والخاصّتين]

ولما كانت المطلقة في العلوم هي العرفيّة ركبوها بمثل هذا الاعتبار باللادائمة، وكذلك المشروطة، وكان من الواجب تركيبهما باللاضرورية، وسمّوا البسيطتين **بالعامتين** والمركبتين **بالخاصّتين**.

والتركيبات الممكنة ـ غير ما ذكرنا ـ كثيرة واعتبارها قليلة الجدوى، فلنقتصر على الأهمّ.

[الجهات في القضايا الشرطية]

وأما الشرطيات فليس لها دون اللزوم والاتفاق وأقسام العناد جهات يفيد اعتبارها.

الكلام في التناقض وما يجري مجراه

إتفاق القضيّتين اتحادهما في كل واحد من جزئيهما وفيما يلحقهما ـ من الاضافة، والشرط، والزمان، والمكان، والكل والجزء، والفعل والقوة ـ حتى يكون كل واحدة منهما كأنها هي بعينها نظيرتها وحالها تلك الحال.

[التقابل والتداخل، والتضاد والتناقض]

والمتّفقتان المختلفتان في الكمّ فقط **متداخلتان**، وفي الكيف **متقابلتان**، وهما ان لم تجتمعا على الصدق فقط **فمتضادتان**، وان اقتسمتا لذاتيهما **فمتناقضتان**.

[تناقض القضايا الشخصيّة]

وتناقض الشخصيّات تقابلهما، ولا تضادّ ولا تداخل فيها.

[النسبة بين القضايا المحصورات]

وأمّا في **المحصورات** فالمتوفقتان في الكيف متداخلتان، والكليّتان متضادّتان، والجزئيتان داخلتان تحت التضادّ ولا تجتمعان على الكذب، والمختلفتان كيفاً وكمّاً متناقضتان، والمهملتان كالجزئيتين. ولنعتبر الجميع في المواد.

[نقائض الموجّهات]

وأما الموجّهات فنقائضها ما يشتمل على سلب جهاتها أو يقتضي ذلك على سبيل المساوات، **فالضرورية المطلقة مع الممكنة العامة** متناقضتان.

وكذلك الدائمة مع المطلقة العامة. والمشروطة العامة مع الممكنة العامة الوصفيّة. والعرفية العامة مع المطلقة العامة الوصفيّة.

والضرورية الوقتية أو المنتشرة مع ممكنة عامة مقيّدة بذلك الوقت في الأولى، وبالدوام في الثانية. **والمطلقة الوقتية مع نفسها.**

[نقائض المركّبات]

وتصدق ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلوّ فقط في **نقيض الممكنة الخاصة**. ودوامهما كذلك في **نقيض الوجودية**.

والضرورية الموافقة مع الدائمة المخالفة كذلك في **نقيض المطلقة الخاصة.**

والدائمة الموافقة مع المطلقة العامة الوصفيّة المخالفة في **نقيض العرفيّة الخاصّة.**

ومع ممكنة مثلها في **نقيض المشروطة الخاصّة** وقس عليها سائرها.

[نقائض الشرطيات]

وأمّا في الشرطيات فيعتبر بعد الاختلاف كيفاً وكمّاً أن تكون السالبة

في اللزوميّة سالبة اللزوم، وفي الاتفاقية سالبة الاتفاق، وفي العنادية الحقيقية السالبة التي يصدق معها امكان الجمع والخلوّ بالامكان العام على سبيل منع الخلوّ ـ دون الجمع ـ.

وفي مانعة الجمع ومانعة الخلوّ البسيطتين ـ أعني الشاملتين للحقيقيّة امكانهما العام فقط.

وفي المركّبتين أعني اللتين لا يشملانها اما ذلك الامكان، واما منع الآخر على سبيل منع الخلوّ ـ دون الجمع أيضاً.

الكلام في العكس

عكس القضية قضية اقيم فيها كل من جزئي الأولى ـ التي هي الأصل ـ مقام الآخر، أو مقابل كل منهما بالسلب والايجاب مقام الآخر ـ بشرط بقاء الكيفية والصدق وان كان فرضاً بحالهما. **ولا يشترط فيه بقاء الكمية والجهة والكذب.**

فالأول هو العكس المستوى والثاني هو عكس النقيض، وإذا أطلق أريد به الأولى، وكل قضية استلزمت أخرى بهذه الصفة فهي منعكسة.

[عكوس القضايا الموجبة]

ولنبدء بالمستوى فنقول: **الموجبة ـ** كليّة كانت أو جزئيّة ـ **تنعكس فعليّة** ان كانت فعليّة، لأن كل شيء يقال عليه الموضوع اذا اتّصف بالمحمول كان هو بعينه المقول عليه المحمول متّصفاً بالموضوع.

وممكنة ان كانت ممكنة، لأن ذلك الشيء إذا أمكن اتّصافه بالمحمول يكون شيئاً ما يمكن أن يقال عليه المحمول ـ وقد اتّصف بالموضوع بالفعل ـ وإذ لا يمتنع أن يصير ذلك الشيء مقولاً عليه المحمول بالفعل فلا يمتنع أن يكون شيء مما يكون المحمول مقولاً عليه بالفعل متّصفاً بالموضوع.

ووصفيّة إذا كانت وصفيّة، لأن اتصافه بالمحمول إذا كان مقارناً لاتصافه بصفة الموضوع علم اتصافه بصفة الموضوع عند اتصافه بالمحمول، ولم يعلم في غير تلك الحال.

[الكمية في العكس المستوي]

وهذا العكس لا يحفظ الكمية بحسب المادة لاحتمال أن يكون كل من الجزئين أعم من الآخر، كما في قولنا: «كل انسان حيوان» و«بعض الحيوان انسان» فينعكس الكلي في مثل هذه المادة جزئياً وبالعكس.

وأما بحسب الصورة: فالجزئي يحفظها لأنه صادق في الحالتين قطعاً ـ دون الكلي ـ.

[الجهة لا تنحفظ في العكس]

قال: ولا الجهة لاحتمال أن يكون شيء ضرورياً لما هو ممكن له كالانسان للكاتب، فينعكس الضروري في مثله ممكناً وبالعكس، وكذلك في الوصفي ـ واعتبر الكاتب وتحرك يده ـ.

فحصل من ذلك ان عكوس الموجبات كلّها جزئية، أمّا مطلقة أو ممكنة عامتين، اما ذاتيتين أو وصفيتين.

والعرفيّة والمشروطة إذا تقيّدتا باللادوام بقي القيد في العكس، لأن صفة الموضوع هناك لا يدوم لذاته، والاّ لدام المحمول الدائم بدوامها لها، وهي في الأصل والعكس واحدة.

[عكوس السوالب]

وأمّا السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كنفسها، لأن امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها الموضوع بصفة المحمول يقتضي امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها المحمول بصفة الموضوع.

وذلك لأن امكان اتصاف شيء مما يقال عليه المحمول بصفة

الموضوع يقتضي الخلف ـ وهو كون ذلك الشيء من جملة ما يقال عليه الموضوع، أعني من جملة ما يستحيل ان يقال عليه المحمول، وذلك لأنه مع فرض الاتصاف بصفة الموضوع بالفعل يكون من تلك الجملة قطعاً، فاذن علم انه في نفس الأمر قبل الفرض كان من جملتها، لأن فرض وقوع الممكن لا يمكن ان يصير غير ذات الموضوع ذاتاً له، بل ربما يفيد العلم بأن شيئاً مما لم يعلم انه من جملة ما هو ذات الموضوع هو من تلك الجملة.

وكذلك ان كانت دائمة بمثل هذا البيان إذا بدّل فيه امتناع الاتصاف بعدمه في جميع الأوقات، وامكانه بوجوده.

وكذلك أن كانت مشروطة أو عرفيّة.

أمّا ثبوت الضرورة والدوام في العكس فلمثل ما مرّ.

وأمّا التقييد بالوصف فلأنه يحتمل أن يتّصف بالموضوع ما يقال عليه المحمول في غير الوقت الذي يكون فيه متّصفاً بالمحمول.

وفي المقيّد منهما باللادوام يبقى القيد في البعض، لأن الأصل يقتضي كون كل ما يقال عليه الموضوع موصوفاً بالمحمول وقتاً مّا، فينعكس جزئياً، وإذا انضاف الى السلب اللازم مع الوقت جعله لا دائماً بحسب الذات في البعض.

والممكنات والمطلقات لا تنعكس، لاحتمال أن يسلب وصف غير ضروريّ بالقوة أو بالفعل عمّا يكون ضروري الثبوت له، كالكاتب عن الانسان.

وكذلك في الوصفيات، واعتبر امكان سلب الكاتب بالقوة أو بالفعل عن متحرك اليد عند التحريك وامتناع عكسه.

وأمّا السالبة الجزئية فلا تنعكس، لصحة سلب الخاص عن بعض العامّ وامتناع عكسه.

إلّا في **المشروطة والعرفية الخاصتين**، فان الأصل فيهما يقتضي أن يكون لشيء وصفان متنافيان يوجد كل منهما في وقت، وكما يسلب عنه أحدهما لا دائماً ـ بل عند وجود الآخر ـ كذلك الآخر يسلب عنه لا دائماً ـ بل عند وجود الأول ـ وهذا العكس مع ما يتبعه في أبواب الأقيسة مما عثر عليه الفاضل **أثير الدين الأبهري** .

[أحكام عكس النقيض]

وأمّا عكس النقيض فأحكام الموجبات والسوالب المذكورة في العكس المستوي بأعيانها تتبادل فيه، وذلك في كل قضيتين لم يؤخذ موضوعهما من حيث أنه منتف، فانهما اذا كانتا متحدتي الموضوع والكمية، متقابلتي المحمول بالتحصيل والعدول، كانتا متلازمتين متحدتي الجهة ـ كما مرّ ذكره.

ثمّ إذا أخذنا لٰك قضية عكس ملازمتها المخالفة لها في الكيفية ـ ان انعكست ـ انتقل حكم العكس بعينه الى مخالفة الكيف في تلك الجهة، ثم إذا أخذنا ملازمة العكس عادت كيفيها الى ما كانت في الأصل، وكانت عكس نقيضه، وما لا ملازمة له أو لا تنعكس ملازمته فلا عكس نقيض له.

[أحكام العكس في الشرطيات]

وأمّا الشرطيات فالمتّصلة تنعكس موجباتها جزئية ومنفسها في اللزوم والاتفاق وسالبتها الكلية كنفسها مطلقاً، ولا تنعكس حزئيتها، وبيانها سهل، **ولا مدخل للعكس في المنفصلة** لعدم تمايز اجزائها بالطبع.

العكس لا يتابع الأصل في الكذب]

فهذه احكام العكسين وقد تبين حال الكمية والجهة، أعني انحفاظهما في بعض الصور دون البعض، **وأمّا الكذب فإنّما لا يحفظ** لأن حمل الخاصّ على جميع اشخاص العام كاذب ايجاباً وسلباً، وعكسهما بالوجهين صادق.

الفصل الرابع
في القياس

القياس قول مشتمل على أقوال يلزم من وضعها بالذات قول آخر بعينه اضطراراً، كقولنا: «كل انسان حيوان وكل حيوان جسم» فانه يلزم من وضعهما بالذات «ان كل انسان جسم».

فذلك **قياس**، وهذه **نتيجته**، وكل واحد من القولين **مقدمة** - وهي قضيّة جعلت جزء قياس، وأجزائها **حدود**.

[أقسام القياس]

والقياس **بسيط ومركّب**؛ والبسيط أمّا **اقتراني** - وهو الذي لا يكون النتيجة ولا مقابلتها مذكورة بالفعل فيه - أو **استثنائي** - وهو ما يقابله.

[القياسات الحملية]

والاقتراني قد يتألف من حمليات ومن شرطيات، ومن كلتيهما.

ونبدء **بالحمليات** فنقول: ما تمثّلنا به اقتراني حملي ونتيجته تشارك كل واحد من مقدمتيه بجزء، وكذلك المقدمتان، ويسمى موضوع النتيجة **حدّاً أصغر**، ومشاركتها فيه مقدمة صغرى، ومحمولها **حداً أكبر** ومشاركتها مقدمة كبرى والمشترك بين المقدمتين **حداً أوسط** من شأنه أن يجمع الحدين، ويسقط من بينهما **نتيجة**، واقترانه مع الحدين **شكل**.

[الأشكال الأربعة]

فان كان محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو **أول الأشكال**، وان كان محمولهما معاً **فثانيها**، أو موضوعهما **فثالثها**، وعلى العكس الأول **فرابعها**.

[ضروب كل شكل ستة عشر]

وإذ يمكن وقوع كل واحد من المحصورات في كل مقدمة **فقرائن كل شكل ستة عشر**، وهي ضرورية لكن بعضها منتج وبعضها عقيم، وللانتاج شرائط.

وقد **تشترك الأشكال** في عقم الملف من سالبتين لا يلزم احديهما موجبة ومن جزئيتين مطلقاً، ومن صغرى سالبة لا تلزمها موجبة كبريها جزئية، وهذه المشتركات لوازم للثلاثة الأولى وشرائط للأخير.

[شرائط الأشكال]

ثم لكل شكل شرطان، **فشرط الأول** ايجاب الصغرى وكلية الكبرى، **ويشاركه الثاني** في ثاني شرطيه ويختصّ باختلاف المقدّمتين في الكيف بالفعل أو القوة، **ويشاركه الثالث** أيضاً في أولهما ويختصّ بأنه لا بدّ فيه من كلي، **وينفرد الرابع** بعد الاشتراط بالثلاثة المشتركة بشرطين عدميين هما أن يجتمع السلب الصرف مع الجزئية في مقدمة غير منعكسة ولا ايجاب المقدمتين ايجاباً لا يلزمه سلب مع جزئيّة الصغرى.

[الضروب المنتجة]

فتصير الضروب المنتجة بحسب البسائط من كل واحد من الأولين أربعة، ومن الثالث ستة، ومن الرابع خمسة. وأمّا بحسب التركيب فمن كل واحد من الأولين ثمانية ومن الآخرين اثني عشر.

[النتيجة تابعة لأخسّ المقدمتين]

والنتائج تابعة لأخسّ المقدمات في الكم مطلقاً، والكيف اذا لم تتركب جهاتها. **فالأول عام الانتاج. ولا ينتج الثاني موجبة، ولا الثالث كلية، ولا الرابع موجبة كلية.**

[القياس منه بيّن الانتاج ومنه دون ذلك]

والقياس منه كامل بين الانتاج كبعض ضروب الشكل الأول، **ومنه غير كامل يحتاج الى بيان** كالثلاثة الأخيرة وأحوجها الرابع.

[شرائط انتاج الشكل الأول]

الشكل الأول ان لم يكن الأصغر داخلاً بالايجاب تحت الأوسط، أو في حكم الداخل، أو لم يكن الحكم شاملاً لجميع الأوسط، لم يجب ان يتعدى حكم الأوسط اليه.

[الضروب المنتجة في الشكل الأول]

فالضرب الأول من موجبتين كليّتين ينتج موجبة كليّة كما مثّلناه أولاً؛ **والثاني** من كليّتين كبراهما سالبة ينتج سالبة كلية، **والثالث** من موجبتين صغراهما حزئية ينتج موجبة جزئية، **والرابع** من صغرى جزئية وكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية - والجمع بيّن - وقد انتج المحصورات الأربع، **فهذا** بحسب القول المطلق.

وأمّا اذا اعتبرنا الجهات فنقول : اذا كانت الصغرى سالبة تلزمها موجبة، فاقترانها مع الكبرى ينتج بقوة الايجاب ما ينتجه الموجبة.

والصغريات الفعلية التي تقتضي دخول الأصغر في الأوسط بالفعل **مع الكبريات الذاتية** تنتج كالكبرى، لأن الأصغر فيها بعض جزئيات الأوسط، فحكمة حكمها.

والصغريات الممكنة مع الكبريات الخالية عن الضرورة والدوام تنتج ممكنة لأن الأصغر غير داخل في الأوسط الّا بالقوة.

ومع الكبرى الضرورية أو الدائمة ينتج كالكبرى، لأن امكان الصغرى يقتضي أن لا يكون للأوسط ذات تغاير ذات الأصغر، والكبرى تقتضي ثبوت الأكبر لما هو ذات الأوسط قبل اتصافه بالأوسط ومعه وبعده،

فخروج الصغرى الى الفعل بحسب الفرض المقتضي لدوام النتيجة أو ضرورتها لا يقتضيه الاّ بالقياس الى الفعل، لأنه ثابت في نفس الأمر قبل خروجها الى الفعل.

والوصفيات اذا اختصت باحدى المقدّمات سقط اعتبارها في النتيجة لسقوط ما يتعلق بها ـ أعني الأوسط.

أمّا اذا عمّت : فان استلزمت الدوام أنتجت كالمقدمتين او تابعة لأخسّ الوصفين ان اختلفا. **وكذلك ان استلزمته الكبرى فقط**.

أمّا ان استلزمه الصغرى وحدها أو لم تستلزمه احديهما سقط اعتبار الوصف، لاحتمال اختلاف الوقتين.

والصغرى الدائمة الضرورية مع الكبرى العرفية والمشروطية العامتين تنتجان دائمة ـ إن لم يعم الضرورة المقدمتين ـ وضرورية ـ إن عمّت ـ.

وهما تناقضان الكبرى العرفية والمشروطة الخاصّتين، لأن الكبرى تقتضي لا دوام الوصف للموضوع في الأوسط للذات كليّاً، والصغرى تقتضي دوامه في بعض الصور، فان استنتج منها انتجت محالاً .

وان احتملت الكبرى الدوام أو الضرورة مع ذلك حملت عليهما فعاد الى الاقتران مع الدائم والضروري.

[الانتاج في الشكل الثاني]

الشكل الثاني ان اتفقت مقدمتاه في الكيف او اختلفتا بحيث تصدقان معاً لم يعرف حال حدي النتيجة : أمتبائنان بالسلب شملهما الوسط، أم متلاقيان بالايجاب؟

وان اختصّ الأوسط الأكبر لم يعرف أيضاً حال الأصغر : أمتبائن لذلك البعض؟ أم ملاق للبعض الذي لم يتعلق الحكم به؟ أما اذا حصل الشرطان انتجتا سالبة لا غير.

[الضروب المنتجة في الشكل الثاني]

فالضرب **الأول** من كليتين صغراهما موجبة، كقولنا : «كل انسان ضاحك، ولا شيء من الفرس بضاحك» ينتج «لا شيء من الانسان بفرس».

والثاني: من كليتين صغراهما سالبة ينتج مثلها.

والثالث: من صغرى موجبة جزئية ينتج جزئية .

والرابع : من صغرى سالبة جزئية ينتج مثلها.

[بيان الانتاجات في الشكل الثاني]

وبيان الانتاج بعدما تقدم بان نعكس كبرى **الأول والثالث** من الضروب، فيرجعان الى الشكل الأول، ونقلب مقدمتي **الثاني** بعد عكس صغراه، ثم نعكس النتيجة.

وأمّا الرابع فتبيينه بالافتراض، وهو أن يعين البعض من الأصغر الذي ليس بأوسط فرضاً ونسميّه بأسم، فيكون «لا شيء من ذلك المسمّى بأوسط» والكبرى «كل أكبر أوسط» فيصير الضرب الثاني بعينه وينتج «لا شيء من ذلك المسمّى بأكبر» ولكن بعض الأصغر هو ذلك المسمّى، ينتج من رابع الأول ما ادّعيناه.

وبالخلف في الجميع، وهو أن تقول : أن لم تكن النتيجة المدعاة حقة، فنقيضها حق، وتضيف النقيض الى الكبرى القرينة، ينتج من أحد ضروب الأول نقيض صغراها فيكون باطلاً، وعلّته وضع نقيض النتيجة، فهي حقّة.

هذا بالقول المطلق.

[انتاج الشكل الثاني من المختلطات]

وأمّا باعتبار الجهة : فان اختلفت المقدمتان في الجهة بحيث لا

يمكن تلاقي حدي النتيجة بالايجاب - كالممكنة والمطلقة والعرفية والمشروطة كلها مقيدة بالخاصة، مع الضرورية صغرى أو كبرى، مختلفتي الكيف أو متفقتيه - **أنتجت ضرورية**.

واذا كانتا بحيث لا تتلاقيان أبداً - كالوجودية والخاصتين مع الدائمة على الوجوه كلها - **أنتجت دائمة**.

وهناك تصير الضروب المنتجة **ثمانية** - لا نتاج المتفقات.

فان كانتا بحيث يمكن تلاقيهما - كالممكنة والمطلقة بسيطتين ومخلوطتين - **لم ينتج**، لعدم الشرط الأول.

والوصفيّات المختلفة الكيف المنتجة تنتج وصفيّة تابعة للمقدمتين حال البساطة وللأخص حال الاختلاط.

والوصفيّات المختلفة الكيف المنتجة تنتج وصفيّة تابعة للمقدمتين حال البساطة وللأخص حال الاختلاط.

والصغريات الذاتية مع الكبريات الوصفية ان كانت جهتهاهما من غير اعتبار الوصف ممتنعي الجمع - كالممكنة العامة مع المشروطة لا مع العرفية مختلفتين، أو الوجودية، مع العرفية متفقتين ومختلفتين - **انتجت بحسب الذات ممكنة** أن لم تكن الصغرى فعليّة، أو **مطلقة إن كانت**.

ولا تنتج ضرورية ولا دائمة، لأن التبائن يحتمل أن لا يكون واجباً وفي جميع الأوقات ، فإن كانت الصغرى مقيّدة بوقت معيّن أو غير معيّن بقي القيد في النتيجة **وان كانتا ممكنتي الجمع لم ينتج**.

وكذلك ان كانت **الوصفية صغرى، والذاتية كبرى لم ينتج**، فان الكاتب متحرك اليد ما دام كاتباً، والانسان ليس بمتحرك مطلقاً، وسلب الانسان عن الكاتب ممتنع.

والكبرى الدائمة بدوام الوصف دون الذات تنتج - مع أية صغرى

اتّفقت ـ مطلقة عـامة، لأن النتيجـة الدائمـة الموجبـة تكذب معهـا، فيصدق نقيضها.

ولا ينتـج هذا الشكـل غيـر محتملة للضـرورة أصـلاً لاحتمـال تبـاين الحدين في كل حال.

[شرائط الانتاج في الشكل الثالث]

الشكـل الثـالث ـ ان كـان الأصغـر خـارجـاً عن الأوسط، والأكبـر أمّـا خارج عنه بالبعض ـ لاحتمال عمومه مـوجباً ـ أو بـالكل ـ مسلوبـاً ـ لم يعرف حالهما : أمتلاقيان خارجاً، أم متبائنان؟

وان كـانت القرينـة من جزئيتين لم يعـرف أيضاً : هـل اتحد الجـزئان المحكوم عليهما من الأوسط، أم افترقا؟

[الشكل الثالث لا ينتج كليّاً]

ولمّـا لم يفد هـذا الشكـل الاّ تـلاقيـاً أو تبـاينـاً عنـد الأوسط فقط ولم يتعرض لما عداه **لم ينتج كلياً**.

[الضروب المنتجة من الشكل الثالث]

فـ**الضرب الأول** من كليّتين مـوجبتين، كقولنـا : «كل انسـان حيـوان، وكل انسان كاتب».

والثاني من كليتين كبراهما سالبة.

والثالث من موجبتين صغراهما جزئية.

والرابع من موجبتين كبراهما جزئية.

والخامس من صغرى موجبة كلية، وكبرى سالبة جزئية.

والسادس من صغرى جزئية، وكبرى سالبة.

[بيان الانتاج في الشكل الثالث]

وبيـان الانتاج ـ بعـد ما مـرّ ـ امّـا بعكس الصغـرى اذا كـانت الكبـرى كليّة، وبالقلب وعكس النتيجة اذا كانت جزئية منعكسة.

أو بـالافتراض ـ كيف كـانت ـ فيسمّى البعض من الأوسط الـذي ليس بأكبر مثلاً باسم، فيكون كل ذلـك السمّى أوسط، وكل أوسط أصغـر، فينتج من الأول ان كل ذلك المسمّى هـو أصغر، وكـان لا شيء منه بـأكبر، فينتـج من ثاني الضروب ما يريد.

وأمّـا بـالخلف في الجميـع، وذلـك بـأن يضـاف نقيض النتيجـة الى الصغـرى، لينتـج من الشكـل الأول مـا يضـاد الكبـرى أو ينـاقضهـا، فيلزم الخلف.

[انتاج الشكل الثالث من المختلطات]

وأمّا باعتبار الجهات : فالسوالب المستلزمـة للموجبـات تنتج بقـوّتها، ويجعل الضروب اثني عشر.

ثمّ الفعليّـات تنتج فعليّـة، **والممكنة** ـ بسيـطة ومخلوطة ـ تنتـج ممكنة الاّ اذا كانت الكبرى ضرورية أو دائمة، فانهـا تنتج مثلهـا لما مـرّ في الشكل الأول، فان عكس الصغرى يرد الشكل اليه.

والوصفيات المختلطة بغيـرها تنتـج بحسب الذات، وكـذلك البسيـطة التي لا تستلزم الدوام، أمّا المستلزمـة له فتنتـج وصفية، لكنهـا تكون مـطلقة هيهنا، فان «الكاتب يقظان، ويحـرك القلم ما دام كـاتباً» ولا يجب منـه كون بعض اليقظى محركاً للقلم ما دام يقظان ـ بل في بعض أوقات يقظته.

والصغـرى الدائمـة او الضروريـة فيه لا تنـاقض الكبـرى العـرفيّـة أو المشـروطة الخـاصتين ـ بخلاف الشكـل الأول ـ لصدق قـولنـا : «كـل نـائم حيوان بالضرورة وساكن ما دام نائماً لا دائماً»، بل تنتجان الوجودية.

[شرائط انتاج الشكل الرابع]

الشكل الرابع ان كانت مقدمتاه سالبتين لم تلزم منهما موجبة، لم يعرف حال الحدين : أمتلاقيان خارج الأوسط؟ أم متبائنان؟

وان **كانتا جزئيتين** لم يعرف هل اتحد البعض المحكوم عليه والبعض المحكوم به من الأوسط ـ حتى يكون مورد الحدين واحداً ـ أم لا؟

وان كانت الصغرى سالبة صرفة، والكبرى جزئية لم يعرف حال الأصغر ـ هل تلاقي الأكبر خارج الأوسط، أم لا ـ؟

وهذه هي الشروط العامة، ثم ان كانت صغرى الموجبتين جزئية، أو اجتمع السلب والجزئية فيها بحيث لا ينعكس، وكانت الكبرى لا محالة موجبة كلية تعلق الحكم في كل مقدمة بحزء من الأوسط، ولم يعرف اهما متحدان، أم لا؟ وبالعكس في الأخير يتعلق الحكم بجزئين من الحدين الأخيرين، ولم يعرف أمتلاقيان، أم لا؟

[الضروب المنتجة من الشكل الرابع]

فالضرب الأول من موجبتين كليتين، كقولنا : «كل انسان حيوان، وكل ناطق انسان».

والثاني : من موجبتين كبراهما جزئية، وتنتجان جزئية، لاحتمال ان يكون الأصغر أعمّ من الأكبر.

والثالث : من كليّتين صغراهما سالبة، وينتج كليّة.

والرابع : من كليّتين كبراهما سالبة .

والخامس : من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كليّة، وتنتجان جزئية ايضاً لما مر.

[الضروب المنتجة من المختلطات]

وهذه هي الضروب البسيطة، وينضاف اليها من **المركّبات سادس** من

موجبة كليّة صغرى، وسالبة جزئية منعكسة كبرى.

وسابع بعكس ذلك بشرط أن تصدق مع كبراه عرفية عامة.

وثامن من سالبة كليّة صغرى وموجبة جزئية مشروطتين أو عرفيتين، بسيطتين أو مخلوطتين صغراهما خاصّة.

[بيان الانتاجات في الشكل الرابع]

والبيان بعد ما ذكرناه امّا بالقلب والرد الى الشكل الأول في الثلاثة الأولى وفي الأخير، ثمّ عكس النتيجة. وبعكس احدى المقدمتين والرد أحد الشكلين الباقيين في الباقية. **وبالافتراض** على قياس ما تقدم. وأما **بالخلف في الجميع**.

[نتائج الشكل الرابع باعتبار الجهات]

والنتائج باعتبار الجهات تكون في الثلاثة الأولى وفي الثامن من عكوس ما كانت ينتج في الشكل الأول، لأنها بالقلب يرتد اليه.

وفي الرابع والخامس ما ينتج بعد عكس كلتي المقدمتين في الشكل الأول ايضاً.

وفي الأربعة التي عدا الأولين والسادس والثامن ما ينتج بعد عكس الصغرى.

وفي الخمسة التي عدا الثالث والأخيرين ما ينتج بعد عكس الكبرى في الشكل الثالث.

والصغرى المشروطة والعرفية الخاصتان مع الكبرى الضرورية والدائمة في الثلاثة الأول وفي الأخير متناقضة كما في الشكل الأول.

والكبريات الكلية ـ وهي ما عدا الثاني والسادس والثامن ـ اذا كانت مشروطة أو عرفية خاصتين انتجت مع اية صغرى اتفقت مطلقة عامة سالبة كما في الشكل الثاني.

فما ينتج منها في شكل ولا في آخرها فالحكم للمنتج، وما ينتج على وجهين : فان كانا أعمّ وأخصّ فالحكم للأخصّ ـ وذلك كالصغرى المطلقة مع الكبرى الخاصّتين في الضرب الثاني، فانهما تنتجان بحسب الردّ الى الشكل الأول مطلقة عامة، وبحسب الرد الى الشكل الثالث وجودية.

وان لم يكونا كذلك فالحكم لما تركب منهما ان اختلفا ـ كالكبرى المشروطة الخاصة في الضرب الأول مع الصغرى الضرورية، فانها ينتج بالرد الى الشكل الأول مطلقة عامة موجبة، وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة، فتكون النتيجة مطلقة عامة سالبة وجوديّة في البعض.

ومع الصغرى الممكنة فانها تنتج بحسب الشكل الأول ممكنة عامة موجبة جزئية، وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كلية، فتكون النتيجة مطلقة عامة سالبة كلية وجودية لا ضرورية في البعض، وكلتا النتيجتين مخالفتا الكيف للمقدمتين .

وكالصغرى الوجودية في الضرب الثالث مع الكبرى المشروطة الخاصة، فانهاتنتج بحسب الايجاب اللازم للصغرى، والردّ الى الشكل الأول مطلقة عامّة موجبة، وبالنظر الى الكبرى مطلقة عامة سالبة كليّة، وتكون هي النتيجة مقيدة بأن يصدق الوجودي في بعضها.

وأمّا ان لم يختلفا فالحكم ظاهر، وذلك كالصغرى المذكورة مع الكبرى الضروريّة، فانّها تنتج بحسب الايجاب المذكور في الشكل الأول والثالث مطلقة موجبة جزئية مخالفة للصغرى كيفاً، وللمقدمتين كمّاً، وقس عليه فما عدا ذلك.

[أقسام الشرطيات]

سائر الاقترانيات :

أمّا المؤلّفة من الشرطيّات فيشترك في جزء امّا تامّ أو غير تامّ، أو تامّ

في احدى المقدمتين غير تامّ في الأخرى.

[القياسات المؤلفة من المتصلات]

أمّا من المتصلات: فالأول يتألف على هيئة الأشكال الحملية، وينتج منها الضروب التسعة عشر المنتجة بحسب بساطة الجهات في اللزوميات، والاتفاقيّات البسيطتين متصلات مثلهما، وان كانت الاتفاقيات قليلة الجدوى ولا يخالفها في شرط ولا بيان.

وقيل: ان اللزوميات لا تنتج متّصلة، لأن ملازمة الكبرى يحتمل ان لا تبقى على تقدير ثبوت الأصغر، مثلاً اذا قلنا: «كلّما كان هذا اللون سواداً وبياضاً كان سواداً، وكلّما كان سواداً لم يكن بياضاً».

وجوابه: أن الأوسط ان وقع في الصغرى كوقوعه في الكبرى ـ أي على الجهة التي بها يستلزم الأكبر ـ لزمت النتيجة ضرورة، والاّ فلم يكن مشتركاً، وبيانه في المثال المذكور ان السواد في الكبرى وقع بالمعنى المضاد للبياض، وفي الصغرى بالمعنى الجامع له، ولذلك لم تبق الملازمة مع الأصغر، فالخلل انّما وقع بسبب عدم اشتراك الأوسط ـ لا بسبب العارض التابع ـ واذا ارتفع الخلل ارتفع العارض.

وأمّا المخلوطة فلا ينتج منها في الشكل الأول الصغرى اللزوميّة موجبتين، ولا الاتفاقية مختلفتين ولا في الشكل الثاني السالبة اللزومية ولا في الشكل الثالث الكبرى السالبة ولا في الرابع الكبرى اللزومية في ضربيه الأولين. ولا الاتفاقية في الثالث. ولا الأخيران والباقي ينتج اتفاقية.

[النتيجة في القياس المختلط من الاتفاقية واللزومية]

وأمّا النتيجة اللزومية منها فالموجبة ممتنعة، والسالبة بشرط أن لا يكون المقدم كاذباً يلزم حيث يلزم الاتفاقية موجبة.

ودونها ايضاً من صغرى لزومية في الشكلين الآخرين بشرط صدق مقدم الصغرى.

[انتاج القسم الثاني من المتصلات]

والثاني وهو المشترك في جزء غير تام من كليتهما، ويشترط ان يكونا موجبتين غير جزئيتين معاً، ولا يخلو امّا ان يقع في التاليين، أو في المقدمين، أو في تالي الصغرى ومقدم الكبرى، أو بالعكس.

والجزءان المشتملان على المشترك يشترط فيهما ان يكونا على هيئة ضرب منتج من الاشكال لينتج متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها متصلة من مقدم الكبرى ونتيجة التاليين.

وفي الثاني يكون نقيضاهما كذلك ليرتد المقدمتان بعكس النقيض الى الأول، ويكون المقدمان في النتيجة وتاليها نقيضي تالي المقدمتين، وتالي التالي نتيجة نقيض المقدمتين.

وفي الثالث والرابع أن يكون عين الواقع في التالي مع عين الواقع في المقدم او مع نقيضه كذلك ليعكس تلك المقدمة احد العكسين، وتكون النتيجة اما كلية تاليها جزئية، أو بالعكس، وامّا كما مرّ.

[انتاج القسم الثالث من المتصلات]

والثالث ـ وهو المشترك في جزء تامّ في احديهما، غير تامّ في الأخرى، ويكون ذات التامّ بسيطة والأخرى مركبة، مثلاً تكون الأولى من حمليتين، والأخرى من مقدم حملية وتال متصلة، ليكون المشترك جزءاً من الأولى وجزءَ وجزء من الأخرى، وباقي الشروط كما مرّ. وإذا عرفت الأصول فعليك البيان وايراد الأمثلة، **ولك أن تركب مرة بعد اخرى.**

[انتاج القضايا المؤلفة من المنفصلات]

وأمّا المؤلّفة من المنفصلات فالشرط ايجاب المقدمتين، وان لا تكونا معاً جزئيتين ولا مانعتي الجمع، وليكن اجزاؤها اثنين فقط، ولا يكون في هذا التأليف بين جدي النتيجة ولا بين المقدميتين امتياز بالطبع

فلا يتألف أشكال، واذا جعل احديهما صغرى تكون النتيجة بحسبها.

أمّا المشتركة في تامين، فالمؤلفة من حقيقتين لا تفيد حكماً لوجوب اتحاد الباقيين، أو لتلازمهما، وتنتج من عين كل واحد منهما ونقيض الآخر حقيقيّة.

والمؤلفة من الصنفين تنتج من عين جزء مانعة الجمع، ونقيض جزء مانعة الخلو - مانعة جمع، ومن نقيض ذلك وعين هذا - مانعة خلو - كلية في الكل ان كانتا كليتين، والاّ فجزئية.

والمؤلفة من كليتين مانعتي الخلوّ تنتج جزئية مانعة خلو أو مانعة جمع من نقيض احد الباقيين وعين الآخر.

[انتاج القسم الثاني من المنفصلات]

وأمّا المشترك في جزء غير تام من كليتهما فالاشتراك اما ان يكون بين جزء وجزء، أو بين جزء وكلّ، أو بين جزء جزء وبين الآخر وكل جزء، أو بين كلّ جزء وكلّ جزء، أو بين كلّ جزء وجزء **والثاني والثالث مختلفان باختلاف المقدمتين.**

والنتيجة تكون ذات أربعة أجزاء بحسب الاقترانات الممكنة، يشتمل منها في الأول قرينة واحدة، وفي الثاني والخامس قرينتان، وفي الثالث ثلاث قرائن، وفي الرابع أربع قرائن - على النتائج الحمليّة، وباقي الأجزاء يشتمل على أجزاء المقدمتين التي لا يتشارك، وتكون النتيجة مانعة خلوّ كليّة من كليّتين، والاّ فجزئيّة.

[انتاج القسم الثالث من المنفصلات]

وأمّا المشتركة في تامّ وغير تامّ فيكون احديهما - مثلاً - من حمليتين، والأخرى من حملية ومنفصلة؛ والنتيجة من حملية ومنفصلة هي نتيجة المنفصلتين - أعني الأولى وجزء الأخرى - وهي بالحقيقة كبسيطة ذات ثلاثة أجزاء - والشرائط كما مرت.

[القياسات المركبة من المنفصلات والمتصلات]

وأمّا المؤلفة من المتصلات والمنفصلات فالمشتركة منها في تأمين أربعة أصناف، لأن الاشتراك يكون أمّا في مقدم المتصلة أو في تاليها، وهي اما صغرى أو كبرى.

ولا ينتج من منفصلة سالبة، ولا من جزئيتين، ويشترط في سالبة الاتفاق صدق المقدم يمكن ردّها الى موجبة تلزمها من جنسها **والمنتجة من كل صنف ستة وثلاثون قرينة.**

والنتائج تكون من الجنسين كليّة ان كانت من كليتين، والبيان بردهما الى جنس واحد أسهل.

[القسم الثاني من القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات]

والمشتركة في غير تامين أيضاً أربعة أصناف ولترد المقدمتان الى احد الجنسين ليرتد الى ما مرّ، ويعرف من ذلك حالها.

[القسم الثالث من القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات]

والمشتركة في تامّ وغير تامّ يكون ذات غير التام فيها مركبة من جزئين، أحدهما غير مشتركة لأحد جزئي ذات التامّ، والآخر مشاركة وهي شرطية، فان كانت من جنس التي هي جزء منها كان التأليف كالقسم الذي نحن فيه، وان كانت من جنس ذات التام كان التأليف كأحد القسمين المقدمين، والأصناف والشروط والنتائج على قياس ما مرّ.

[القياسات المؤلفة من الحمليات والشرطيات]

وأمّا المؤلفة من الحمليّات والشرطيّات ـ ويكون لا محالة من تامّ وغير تامّ ـ **فنوعان : أحدهما من حملية ومتصلة، وهي أربعة أصناف،** لأن المتصلة تكون اما صغرى أو كبرى، والاشتراك أمّا في تاليها أو في مقدمها؛ **والنتائج** تكون متصلات احد جزئيها الجزء الخالي من الاشتراك

بعينه، والثاني نتيجة الآخر مع الحملية.

وأمّا الصنفان اللذان تقع الشركة في تاليهما فمتصلتهما ان كانت موجبة كانت الشرائط في التالي والحملية كما مرّ في الحمليات، واجزاء النتائج ما أنتجت هناك، ويكون الانتاج بيّناً.

[نقض ما قيل في عدم انتاج المركب من حملية ومتصلة]

وقد طعن فيما اذا كانت متصلة لزومية بمثل ما مرّ، وهو احتمال ان لا يبقى صدق الحملية على تقدير مقدم المتصلة اذا كان محالاً، وحينئذ لا يجامع التالي على الصدق.

وجوابه أن اجتماع المقدمتين على الصدق ليس شرطاً في انعقاد القياس، ولو كان لما انعقد قياس خلفي ولا الزامي (التزامي - ن).

وان كانت سالبة كانت الشرائط في التالي مقابل ما كانت هناك، ليصير بردّ السالبة الى لازمتها الموجبة كما يجب ان يكون هناك.

وأما الصنفان الباقيان، فيشترط فيهما كون المتصلة صادقة المقدم، ويجب ان تكون الحملية مع احدى مقدمتي المتصلة، أو النتيجة منتجة للآخر على هيئة أحد الضروب الحمليات المنتجة.

فان كانت الحملية مع مقدم النتيجة منتجة لمقدم المتصلة المعلوم استلزامه لتاليها علم من ذلك استلزام مقدم النتيجة لتالي تلك المتصلة بعينه، لأن وضع المقدمتين مستلزم لوضع النتيجة استلزاماً كلياً، فوضع مقدم النتيجة المستلزم مع الحملية - الموضوعة مطلقاً - لمقدم المتصلة يستلزم ما يستلزمه مقدم المتصلة بعينه - **وعلى هذا الوجه تكون النتائج كلية**.

وان كانت الحملية مع مقدم المتصلة منتجة لمقدم النتيجة لم يستلزم مقدم النتيجة مع الحملية مقدم المتصلة استلزاماً كلياً - بل يستلزم جزئياً - لأن وضع النتيجة مع احدى مقدمتي القياس لا يستلزم وضع المقدمة

الأخرى كلياً، فان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها، فاذن في بعض احوال وضع مقدم النتيجة يجب ثبوت مقدم المتصلة المعلوم استلزامه لتاليها، وفي ذلك البعض ـ دون ما عداه ـ يحصل العلم باستلزام مقدم النتيجة لذلك التالي بعينه، **وعلى هذا الوجه لا يتكون النتائج الاّ جزئية**.

وقس الاتفاقية على اللزومية وعليك تفصيل الضروب، فانها تزيد على ضروب الحملية.

[القياسات المؤلفة من الحملية والمنفصلة]

وثانيهما من حملية ومنفصلة، وهي ايضاً أربعة أصناف، لأن الحملية تكون اما صغرى أو كبرى، والاشتراك اما مع أحد جزئي المنفصلة أو معهما.

ويجب كون المنفصلة موجبة غير مانعة لها فقط، وتكون النتائج منفصلات مانعة الخلوّ مشتملة على أجزاء بعضها أو بعض الحملية مع الأجزاء المشاركة لها.

[القياس المتألف من منفصلة وحمليّات]

ومن هذه الأقيسة ما يسمى بالمقسم، ويتألف من منفصلة وحمليات بعدد أجزائهامتشاركة الأجزاء،ويكون في قوة الحمليات لانتاجه حملية.

مثاله في الشكل الأول: «كل عدد اما زوج أو فرد، وكل زوج وكل فرد مؤلف من آحاد» وقس عليه باقي الأشكال وضروبها.

الاستثنائيات

وهي من الأقيسة الكاملة، وتتألف من شرطية واستثناء.

فالمتصلة الكلية اللزوميةتنتج باستثناء عين المقدم أو نقيض التالي عين الجزء الآخر أو نقيضه لوضع اللزوم، كقولنا: «ان كان زيد يكتب

فيـده يتحرك، لكنـه يكتب» ينتـج : «فيـده يتحـرك»، «لكن يـده لا يتحـرك» ينتج : «فهو لا يكتب».

ولا ينتج باستثناء نقيض المقدم وعين التالي لاحتمال العموم.

والسـالبة الكليـةتنتج بـالرد الى المـوجبة مـا تنتج المـوجبة. ولا تنتـج الجزئيتان. والاتفاقية لا تفيد باستثناء العين علماً ولا يستثنى فيها النقيض.

والمنفصلة المـوجبة الحقيقيـة تنتج بـاستثناء عين كـل جـزء أو نقيضـه نقيض الآخـر أو عينه، كقـولنا : «هـذا العدد أمّـا زوج أو فـرد، لكنـه زوج، فليس بفـرد. لكنه ليس بـزوج فهو فـرد» وكذلـك في الجـزء الآخـر، وكثـرة الأجزاء يقاس على ذلك.

ومـانعـة الخلو تنتـج بـاستثنـاء النقيض دون العين. **ومـانعــة الجمـع** باستثناء العين دون النقيض.

[القياس المركّب]

القياسات المركبة هي قياسات جعلت نتائج بعضهـا مقدمـات للبعض، وهي امّـا مفصولـة محذوفـة النتـائـج ـ الاّ الأخيـرة ـ كقـولنـا : «كـل انسـان حيوان، وكل حيوان نام، وكـل نام جسم، فكـل انسان جسم». أو مـوصولـة وهي موردة النتائج والمقدمات بتمامها.

[لواحق القياس]

ولـواحق القياس : كـل قياس ينتـج نتيجة بـالذات فقـد ينتـج لازمهـا وعكسها وجزئيات تحتها وجزئيات معها بالعرض .

[صدق النتيجة مع كذب المقدامات]

والمقدمات الكاذبة قـد تنتج صـادقة ، كقـولنا : « كـل إنسان حجـر ، وكل حجر حيوان » إلاّ أن تكون الكبرى كاذبة بالكل وحدها في الشكل الأول في ضريبة الأولين .

[كيفية اكتساب مقدمات البرهان]

ومقـدمـات القيـاس يكتسب بتحليـل حـدي المـطلوب الى ذاتيـاتهمـا وعرضياتهما ومعروضاتهما اللازمة والمفارقة، ثمَّ محـاولة وسط يقتضي تـأليفاً بينهما منتجاً له إيجاباً وسلباً.

وتحليـل القياسـات المركبـة يتأتى بتلخيص المقـدمـات والحـدود عن الزوائد والنظر في اشتراك بعض المقـدمات مـع بعض ومع المـطلوب ليطلع على كيفية تأليف كل قياس منها.

[قياس الدور]

وإن ألفت النتيجة مع عكس إحدى مقدمتيها أو عينها وانتجت المقـدمة الأخرى صار القياس دائراً .

[قياس العكس]

وان تـألفت ما يقـابلهـا مـع مقـدمـة لينتجـا مـا يقـابـل الأخـرى صـار معكوساً.

ويحتـاج في الـدور الى مـواد: في الايجـاب تنعكس كنفسهـا، وفي السلب الى مـا يقسم جزاءه الاحتمـالات بـأسـرهـا، ـ كـالقـديم والمحـدث مثلاً ـ لينعكس عكساً يخص هذا الموضـع، كما ينعكس قـولنا: «لا محـدث بقديم» الى قولنا: «كل ما ليس بقديم فهو محدث».

وفي الجــزئيــات الى مــا يشبــه ذلــك. ولا يمكن أن يبـين الـكلي بالجزئي.

[موارد استعمال قياس الدور والعكس]

وليمتحن كل منهما في الأشكال، ويستعملان في المغالطة بـالتلبيس، وفي الامتحانيات للتدرب.

[الدور والعكس في العلوم]

وفي العلوم قد يقع ما يشبه الدور عند تحويل البرهان الآني الى اللمي ـ كما يأتي من بعد ـ والعكس عند رد الخلف الى المستقيم.

[قياس الخلف]

والخلف هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه وذلك بأن يتألف من نقيضه ومن مقدمة موضوعة ما ينتج محالاً، فيعرف منه كذب نقيض المطلوب، فيتحقق صدقه.

وهو مركب من قياس اقتراني مؤلف من متصلة ـ مقدمها فرض المطلوب كذباً وتاليها وضع نقيض المطلوب ـ وحملية هي المقدمة الموضوعة واستثنائي شرطية ينتجه الاقتراني السابق ويستثنى منه نقيض تاليها المحال لينتج صدق المطلوب.

والخلف يفارق العكس، لأن العكس دائماً يورد بعد قياس مستقيم، والخلف قد يورد ابتداء، **ورده الى المستقيم بقياس معكوس** ـ يؤخذ نقيض المحال فيه ويضم الى الموضوعة لينتج المطلوب بعينه.

[الاستقراء]

والاستقراء هو حكم على كلي لكونه ثابتاً في جزئيات ذلك الكلي، كالحكم على الحيوان بتحرك الفك الأسفل حالة المضغ، لكون الانسان الفرس وسائر جزئياته المشاهدة كذلك، **فان كانت الجزئيات منحصرة كان تاماً وصار قياساً مقسّماً؛ والا فربما انتقض الحكم بمثل التمساح، وهو يشبه القياس**، لأن تلك الجزئيات تنوب مناب الاوسط.

[التمثيل]

والتمثيل هو إلحاق شيء بشبيهه في حكم ثابت له، ويسمى الاول **فرعاً**، والثاني **أصلاً**، ووجه المشابهة **جامعاً وعلة**، وذلك كإلحاق السماء

بالبيت في الحدوث لكونه متشكلاً كالبيت وهو ظني يستعمله بعض الفقهاء.

وأقواه ما اشتمل على الجامع، ثم الذي على الجامع الوجودي، ثم الذي يكون الجامع فيه علة للحكم، ومع ذلك فلا يفيد اليقين لاحتمال كون العلة علة في الاصل فقط، ثم ان صحت عليته مطلقاً صار الاصل سهواً، والتمثيل قياساً برهانياً ـ فهو يشبه القياس لولا الأصل.

[قياس الضمير]

والضمير قياس محذوف الكبرى، كما يقال: «فلان يطوف ليلاً، فهو لص»، وحذفها للايجاز أو المغالطة.

[قياس المقاومة]

والمقاومة قياس يبطل أقوى المقدمتين من قياس سابق عليه بانتاج ما يضادها أو يناقضها.

[قياس المعارضة]

والمعارضة قياس ينتج نقيض نتيجة قياس آخر أو ضدها.

الفصل الخامس

في البرهان والحد

العلم إما تصور فقط، وإما تصور معه تصديق.

[الضروري والكسبي]

والمكتسب منهما إنما يكتسب بغيره، وينتهي الى مبادىء غير مكتسبة، لامتناع الاكتساب على سبيل الدور والتسلسل.

[القول الشارح والحجة]

وما يكتسب به التصور فحد أو ما يشبهه، وما يكتسب به **التصديق فبرهان** أو ما يشبهه.

[التعليم والتعلّم]

فكل تعليم وتعلم ذهني إنما يكون بعلم سابق.

[أقسام المطالب]

[مطلب «ما»]

والمطالب أصول وفروع، والاصول ثلاثة مطالب: «ما»؛ وهو إما أن يطلب شرح الاسم كقولنا: «ما العنقاء»؟»، أو ماهية المسمى كقولنا: «ما الحركة؟».

[مطلب «هل»]

ومطلب «هل» وهو إما بسيط يطلب وجود الشيء وأنيته، كقولنا: «هل الحركة موجودة؟» ـ ويتخلل في الترتيب بين مطلبي ما» ـ **أو مركب** يطلب وجود شيء لغيره كقولنا: «هل الحركة دائمة؟».

[فروع المطالب]

والفروع كثيرة منها «مطلب أي» لطلب التميز وان أضيفت الى ما تقدم فكان لكل من التصور والتصديق مطلبان، **ومطالب كم؟ وكيف؟ وأين؟ ومتى؟ ومَن؟** ويقوم «هل» المركبة مقامها جميعاً في بعض الاحوال.

[مطلب لِمَ]

ومطلب «لِمَ» وهو مطلب العلة، إما للتصديق فقط، كقولنا: «لمَ كان الجسم محدثاً»؟» **أوله وللوجود،** كقولنا: «لمَ يجذب المغناطيس الحديد؟».

فهذه أمهات المطالب ـ أعني الاصول ـ.

[ترتيب المطالب]

ويتصل «لم» بـ «هل» فيتبعه.

وكذلك يتبع «ما» الذاتية مطلبي «هل».

أما البسيطة: فلأن تحقق الماهية متأخر عن تحقق إنيتها، **وأما المركبة:** فلأن مائية الأعراض الذاتية إنما تتحقق بهليتها لموضوعاتها.

وأيضاً طلب هلية المركبة هو طلب مائية حدودها الوسطى، ولذلك قد يتشارك البرهان والحد في أجزائها في بعض المواد.

البرهان

والبرهان قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقينياً بالذات اضطراراً، والقياس صورته، واليقينيات مادته، واليقين المستفاد غايته.

[مبادىء البرهان]

ومبادئه القضايا التي يجب قبولها، وهي ستة:

الأوليات: كالعلم بأن الكل أعظم من جزئه.

والمحسوسات: أما الظاهرة ـ كالعلم بأن الشمس مضيئة ـ أو الباطنة ـ كالعلم بأن لنا فكرة ـ.

والمجربات: كالعلم بأن السقمونيا يسهّل الصفراء. **والمتواترات:** كالعلم بوجود مكة.

والحدسيات: كالعلم بأن نور القمر مستفاد من الشمس إنما يحدسه الناظر في اختلاف تشكلاته بحسب اختلاف أوضاعه منها.

والقضايا الفطرية القياس: كالعلم بأن الاثنين نصف الأربعة.

والأخيرتان ليستا من المبادىء، بل واللتان قبلهما أيضاً، والعمدة هي الأوليات.

[برهان «لَم» و«إن»]

والبرهان أما « برهان لم » وهو الذي يعطي العلة للوجود والتصديق

معاً كقولنا: هذه الخشبة مستها النار فهي محترقة.

وإما **«برهان إن»** وهو الذي يعطي التصديق فقط، كقولنا: «هذه الحمى تشتد غباً فهي محترقة».

والأوسط في برهان «اللم» هو العلة لا لنفس الأكبر، بل للحكم به على الأصغر ـ وان كان معلولاً لأحدهما ـ فان كان معلولاً للحكم يسمى دليلاً وكان برهان «إن» وينقلب أحدهما الى الآخر بما يشبه قياساً دائراً.

[البديهي والكسبي]

وكل قضية تتضمن أجزاءها علية الحكم فهي أولية لا يتوقف العقل فيه الا على تصور الاجزاء، فانها ربما تكون خفية، فان كانت العلة خارجة فهي مكتسبة، ولا يحصل اليقين الا متوسط العلة. فان الحكم يجب مع علته ويحتمل دونها، وما لا علة له فلا يقين به.

وللمجربات علل خفية يدل على وجودها كونها غير اتفاقية، فهي يقينية وان كانت مقيدة بشرائط توجد عندها.

[ما يفيده الحواس]

والحواس لا تفيد رأياً كلياً، وهي مبادىء اقتناص التصورات الكلية والتصديقات الاولية، فمن فقد حسّاً فقد علماً.

[حكم المتواتر حكم المحسوس]

والمتواترات كالمحسوسات.

[العلل الأربع]

والعلل أربع: ما منه، وما فيه، وما به، وما له.

ويقع الجميع في أواسط البراهين كبيان الخسوف بمقاطرة الارض للنيرين، ووجوب وجود الأصبع الزائدة بوجود المادة المستعدة لقبول

صورتها فاضلة عن المقدار الواجب ومساوات مثلثين تساوت أضلاع متقاطرة وزوايا تتخللها منهما بالتطبيق ووجوب تعريض الطواحين بالاحتياج الى جودة المضغ، وقد يستعمل الجميع في بيان شيء واحد.

وينبغي أن تكون العلل واضحة، والتامة منها هي القريبة التي تكون بالذات وبالفعل، وقد تكون مساوية كالنار للاحراق؛ أو خاصة كالعفونة للحمى.

شرائط مقدمات البرهان

يجب أن تكون مقدمات البرهان ـ بعد كونها يقينية ـ أقدم بالطبع وعند العقل من النتائج لتكون عللاً بحسب الامرين؛ وأعرف من النتائج لتعرفها؛ وأن تكون مناسبة ـ أعني تكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها أولية؛ وأن تكون ضرورية كلية.

[الذاتي في باب البرهان]

والذاتي هُهنا أعم من المقوم، فأنه يشمل أيضاً الاعراض الذاتية، وهي التي تلحق الموضوع لماهيته ـ كالضحك للانسان، والزوجية للعدد. فكل ما يقع في حد الموضوع أو يقع الموضوع في حده فهو ذاتي له كما سنبينه.

[الذاتي في العلوم]

وفي العلوم يسمى كل ما يقع في حده الموضوع كالزوج للعدد، أو جنسه كالزوج للاثنين، أو معروضه كالناقص للأول، أو معروض جنسه كالناقص لزوج الزوج ذاتياً اذا كان الباحث عنها علماً واحداً.

والأولي هو المحمول لا بتوسط غيره كالجنس القريب والفصل والعرض الذاتي الحقيقي على النوع.

والكلي هُهنا أن يكون المحمول مقولاً على الكل في جميع الأزمنة حملاً أولياً.

والضروري هٰهُنا ما سميناه عرفية عامية، وقد يقع غير الضروري كالممكنات الاكثرية في مقدمات أمثالها، وكذلك غير الكلي في المطالب الجزئية.

أحوال العلوم

[موضوعها]

ولكل علم موضوع كالعدد للحساب، وربما يقارن أمراً غيره كالمعقولات الثانية من جهة ما يتوسل بها من المعقولات الحاصلة الى المستحصلة لهذا العلم، وكالكرة المتحركة لعلم الأكر، وربما يكون أشياء كثيرة مناسبة كموضوعات علم الكلام.

[مبادىء العلوم]

ومبادىء؛ وهي أما قضايا لا وسط لها، اما مطلقاً كالأوليات ـ ويسمى أصولاً متعارفة ـ أو في ذلك العلم ـ ويسمى مصادرات أو أصولاً موضوعة باعتبارين وهي ما يوضع في ذلك العلم ويتبين في غيره فيلزم المتعلم تسليمها سواء كان مع استنكار أو مع مسامحة؛ وأما حدود؛ ويسمى الجميع أوضاعاً.

[مسائل العلوم]

ومسائل: وهي ما يطلب البرهان عليها فيه ـ ان لم تكن بينة.

وموضوعات المبادىء والمسائل هي اما موضوع العلم، أو شيء منه، أو ذاتي له. ومحمولاتها ذاتية لها.

[كيفية استعمال المبادىء العامة]

والمبادىء العامة انما تستعمل بالفعل بأن تخصص بالعلم ـ اما بالموضوع فقط، كما يقال: «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية» ويلزمها التخصيص بالمحمول في المعنى أيضاً وان لم يذكر.

وأما بالموضوع والمحمول معاً، كما يقال: «العدد اما زوج واما فرد» وما لا يخصص فلا يستعمل الا بالقوة.

[المأخذ الأول والثاني]

ولا يكون محمولات المسائل مقومة - لأن المقوم لا يطلب - بل أعراضاً ذاتية؛ وربما يكون محمولات المقدمات كذلك، فان كان الأوسط للأصغر مقوماً فقط سمي مأخذ أولاً، والا فمأخذاً ثانياً.

[أعمية العلوم وأخصيتها]

وتشارك العلوم وتداخلها وتباينها بحسب أحوال موضوعاتها، فالأعم موضوعاً فوق الاخص - كالهندسة والمجسمات - وكذلك المطلق موضوعاً فوق المقيد - كالكرة، والكرة المتحركة - وربما يدخله التقييد تحت علم مباين لما يعمه موضوعاً كالموسيقى، فانه تحت العدد - دون الطبيعي - وذلك اذا كانت المسائل تبحث عن ذاتيات ما به يتقيد.

[نقل البرهان من علم الى آخر]

وقد ينقل البرهان من أحدهما الى الآخر، ومن الاعم الى الاخص.

[العلم الأعم]

العلم الباحث عن الموجود المطلق هو الذي يرتقي العلوم اليه ويبين مباديها فيه.

القول في الحد

الحد قول يدل على ماهية الشيء بالذات.

وللحدود أيضاً مبادىء جلية التصور عقلاً كالوجود، أو حساً كالسواد.

[الحد التام والناقص]

والحد الذي هو بحسب الاسم هو الذي يفسره (هو تفسيره - ن)، والذي بحسب الماهية هو الذي يشتمل على جميع مقوماته من جنسه

القريب وفصوله، فان لم يشتمل فهو ناقص. وربما صار شرح الاسم بعينه بعد الاثبات حداً حقيقياً.

[كيف يكتسب الحد]

ولا يكتسب الحد بالبرهان لأن المقومات لا يلحق بعلل غير أنفسها، ولذلك تكون واضحة بذواتها، فلا وسط أوضح منها.

بل يتركب الذاتيات المقومة على ترتيبها الطبيعي وإيراد الفصول المحصلة لوجود أجناسها أجمع.

[ما يستعان به في تحصيل الحدود]

وينتفع في ذلك بتحليل الشيء الى ذاتياته حتى ينتهي الى أعلى الاجناس وفصولها المقسمة، وبقسمته الى جزئياته وأجزائه حتى يعرف ما من شأنه أن يلحقه.

وكل ما له علة مساوية واضحة فحده التام يشتمل عليها. وعندي في أخذ العلل في الحدود نظر.

[العلة تقع مبدءاً للفصل]

وتقع العلل في الفصول بأن تكون مبادىء لها كما في قولنا: «السيف آلة صناعية من حديد مطاول محدد الأطراف يقطع بها أعضاء الحيوان»، وقد يقتصر على البعض كقولنا: «الخاتم حلية يلبسها الأصبع».

[وقوع المعلولات والعوارض في الفصل]

وكذلك المعلولات ـ كالنطق في فصل الانسان، وهو الشيء الذي من شأنه النطق ـ والعوارض ـ كالابعاد في فصل الجسم.

ويتشارك البرهان والحد في أجزائهما، كقولنا مبرهنين: «الغيم جرم مائي يطفي فيه النار، وكلما هو كذلك فقد يحدث فيه صوت، فالغيم قد يحدث فيه صوت، وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد، فالغيم قد

يـرعد». وقـد تم بقياسين على الاوسـطين، أحدهمـا بدء بـالبرهـان والآخـر كماله ويليه الجنس.

فـاذا حددنـا انعكس الترتيب فقلنـا: «الرعـد صوت يحـدث في الغيم لانطفاء النار فيه» وان اقتصرنا فيه على المبدأ أو الكمال نقص الحد.

[تقدم أجزاء الحد على المحدود]

وأجزاء الحدود أقدم بالطبع وأعرف من المحدود

[الرســم]

والـرسوم مـا يشتمل على الاعـراض الـذاتيـة والخـواص البينـة ويفيـد التميز فقط، وأجودها ما يـوضع فيـه الجنس؛ والمقومـات إذا لم يترتب على الترتيب الطبيعي كان المركب رسماً.

[حد الاعراض الذاتية مع بذكر معروضاتها]

والاعراض الذاتية لا يمكن أن تحد الا مع ذكر معروضاتها.

[حد المضاف يشمل ذكر المضاف اليه]

ولا المضافات الا مع ذكر ما يضاف اليه.

[حدود المركبات]

ولا المركبات الا بحدود مركبة من حدود أجزائها.

[البسائط لا يمكن أن تحد]

والبسائط العقلية لا حدود لها.

[الشخص الجزئي لا حد له ولا برهان عليه]

والأشخـاص الجـزئيـة لا حـدود لهـا ولا بـراهين عليهـا الا بـالعـرض لامتنـاع إدراك تشخصاتهـا بالعقـل دون الحس أو ما يجـري مجراه كـالاشارة لكونها معروضة للاستحالـة والفناء، والحـدود والبراهين تتـألف من كليات لا تستحيل ولا تفنى - بل تدوم صادقة على ما يقال أو يقام عليه.

الفصل السادس

في الجدل

الجدل صناعة علمية يقتدر معها على إقامة الحجة من المقدمات المسلّمة على أي مطلوب يراد، على محافظة أي وضع يتفق، على وجه لا يتوجه اليها مناقضة بحسب الامكان.

[السائل والمجيب]

وناقض الوضع باقامة الحجة سائل وغاية سعيه أن يلزم، وحافظه مجيب وغاية سعيه أن لا يلزم.

[مبادىء الجدل]

ومبادىء الجدل عند السائل هي ما يتسلمه عن المجيب، وعند المجيب الذيعات وهي المشهورات الحقيقية؛ أما مطلقة يراها الجمهور ويحمدها بحسب العقل العملي، كقولنا: «العدل حسن» ـ ويسمى آراء محمودة ـ أو بحسب خلق أو عادة أو قوة من القوى النفسانية كحمية أو رقة، (رأفة ـ ن) أو بحسب استقراء ـ وبالجملة بحسب شيء غير بديهية العقل النظري ـ وأما محدودة يراها جماعة أو أهل صناعة ـ كامتناع التسلسل عند المتكلمين.

[المشهورات]

والواجبة قبولها مشهورة بحسب الأغلب، ولا تنعكس، وتستعمل في الجدل لشهرتها لا لوجوب قبولها، وليس كل مشهور صادقاً، بل المشهور يقابل الشنيع، كما ان الصادق يقابل الكاذب.

وربما كان المتقابلان مشهورين بحسب آراء مختلفة، كالقول بأن اللذة مؤثرة، أو ليست.

وقد يستعملها الجدلي في وقتين لغرضين.

[مادة الجدل وصورته]

فمبادىء الجدل مسلمات: إما عامة، وإما خاصة، وإما بحسب شخص. وإنما يؤلف على وجه ينتج بحسب الشهرة قياساً كان أو استقراء - والقياس أشد إلزاماً لأنه أقرب الى العقل، والاستقراء أتم اقناعاً لأنه أقرب الى الحس.

والجدل أعم من البرهان مادة وصورة.

[فائدة القياس الجدلي]

ومنفعته إلزام المبطلين والذب عن الاوضاع، وإقناع أهل التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين عن درجة البرهان، أو الذين لم يصلوا الى موضعه بعد.

[موضوع نظر الجدلي]

وليس موضوع نظر الجدلي بمحدود، بل قد ينظر في كل فن من النظرية والعملية وما يجري مجرى المنطقية مما ينفع في غيره.

[بماذا تحصل ملكة الجدل]

والأدوات التي تفيد الارتياض بها ملكة الجدل أربع: استحضار المشهورات من كل نوع، وأعدادها، والاقتدار على تفصيل معاني الألفاظ المشتركة والمشككة وعلى التميز بين المتشابهات بالفصول والخواص ليقتدر بها بايراد الفرق على إخراج شيء من حكم يعمه وغيره، وعلى تحصيل التشابه بين المتباينات بالأوصاف الايجابية والسلبية ليقتدر على إدخال الشيء في حكم يثبت لغيره.

[الموضوع في الجدل]

وكل حكم منفرد يتشعب منه أحكام جزئية يصلح لأن يجعل مقدمات

الاقيسة يسمى موضعاً، وربما لا يكون مشهوراً، وإنما تلحق الشهرة جزئياته.

[مقدمات الجدل]

والمقدمات هي التي يسئل عنها وتتألف منتجة لما يكون ناقضاً للوضع.

[محمولات الجدل]

ومحمولاتها ان كانت مساوية لموضوعاتها فهي حدود أو خواص، والخواص مفردة ومركبة ـ ومنها الرسوم ـ وان لم تكن مساوية فالواقعة منها في طريق «ما هو» أجناس أو فصول ولا يفرق بينهما هٰهُنا؛ وغيرها أعراض.

[شرائط المحمولات الجدلية]

ولا بدّ من إثبات الوجود في الاعراض، ومن إثبات المساواة أو الوقوع في جواب «ما هو؟» مع ذلك في الخواص والاجناس، ومن القيام مقام الاسم مع جميع ذلك في الحدود ـ وهذا بحسب الشهرة ـ .

والتحقيق يقتضي إثبات كون كل شرط يخص بعضها مسلوباً عن البعض الآخر، ليتم تحققه، وأن يكون الحد متساوياً للماهية ولا يحتاج الى إثباته.

وأما هٰهُنا فقد يكتفي بما يميز ـ أي شيء كان ـ ولذلك ربما يحتاج الى إثباته، فالأسهل اثباتاً أعسر ابطالاً وبالعكس.

[ما ينبغي أن يتدرب فيه المجادل]

وينبغي للجدلي أن تكون عنده مواضع معدة للاثبات والابطال مطلقاً، ومواضع تخص الجنس والخاصة والحد. وتلحقها مواضع الأولى والآثر ـ وهي متعلقة بالأعراض ـ ومواضع لهو هو ـ وينتفع بها في الحدود ـ .

وتفصيل المواضع لا يليق بالمختصرات فلنقتصر على الأمثلة.

[مواضع الاثبات والابطال]

ونقول: من مواضع الاثبات والابطال ما يتعلق بجوهر الوضع، وهو أن يحلل المطلوب وأجزاؤه الى ذاتياتها وعوارضها، ومعروضاتها ولوازمها، وملزوماتها وجزئيتها، وأجزائها كلها بحسب الشهرة، ويطلب منها ما يقتضي الاثبات والابطال بالقياس أو بالاستقراء.

ومنها أن يطلب ما يقابله أو يناقضه، ويطلب منه ما يلحق جزءاً منه دون الجزء الآخر للابطال.

ومنها ما يتعلق بالأمور الخارجة، كالشروط المذكورة في التناقض، فان اختلافها يفيد الابطال.

وأيضاً أحوال الثبوت ـ كالدوام واللا دوام، والأكثرية والأقلية ـ فانها تفيد الاثبات.

ومنها مواضع عامة مشتركة، مثل ما يحكم بلحوق ضد اللاحق بحال لضد الملحوق بتلك الحال، أو بعينه لضد تلك الحال؛ أو بلحوق اللاحق بعينه لضد الملحوق بضد تلك الحال. كما يقال ـ مثلاً ـ: «ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاساءة الى الأعداء حسنة، أو ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاساءة الى الاصدقاء قبيحة أو ان كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً فالاحسان الى الاعداء قبيح».

ومثل لحوق الضد بمثل ما يلحق به ضده على السوية ـ كالبغض بالشهوية للحوق الحب بها ـ.

ومنه ما يقابله، كقولنا: «اذا كان الشيء ثابتاً فمساويه ثابت» و«إذا كان غير الأولي ثابتاً فالأولى ثابت».

وفي الابطال بالعكس. وأيضاً حكم المتشابهات واحد.

وأيضاً يثبت لمقابل الموضوع ما يقابل محموله، مثل أن يقال: «ان كانت الشجاعة فضيلة فالجبن رذيلة». ومن النظائر والاشتقاقات: «ان كان الشجاع فاضلاً فالشجاعة فضيلة».

ومن التصاريف: «ان كان ما يجري مجرى العدل يجري مجرى الشجاعة فالعدل شجاعة».

[مواضع الأولى والآثر]

ومن مواضع الاولى والآثر كما يقال «كل ما هو أدوم أو أشرف أو أنفع أو أكمل أو أقدم أو أغنى أو ألذ فهو آثر، ومختار الأفاضل، وما يرغب فيه قوم كثير، وما هو تحت جنس أفضل وما يؤدي الى غاية أسرع وما يفيد خيراً أكثر وما يفيد خيراً بالذات والمطلوب بنفسه والمطلوب في وقته وما يصدر عنه فعله الخاص وما يخاف على تلفه أكثر فهو آثر من غيره.

[مواضع الجنس]

ومن مواضع الجنس هل هو واقع في جواب ما هو؟ وهو يتناول المتفقات فيه تناولاً واحداً، وهل أورد بدله غيره كفصله أو خاصته، أو عرض من أعراضه؟ مثل قابل الابعاد، أو المتحرك، أو القائم بالذات بدل الجسم. أو كالمادة مثل الحديد في قولنا: «السيف حديد كذا» أو الفصل كقولنا: «العشق إفراط المحبة» أو النوع كقولنا: «المرض سوء مزاج كذا» أو الانفعال كقولنا: «الهواء حركة الريح» أو الفعل كقولنا: «الماء ما هو مبرد بالطبع» أو غير ذلك، وفي كيفية انقسامه بالفصول، أذاتي أم عرضي؟

[مواضع الفصل]

وفي الفصل: هل هو كنوع له؟ وهل هو منقسم بجنسين متباينين؟ وهل الجنس مقول على الفصل والفصل على النوع؟ وهل الجنس والنوع في مقولة؟ وهل أحدهما مضاف والآخر غير مضاف؟ وهل ترتفع طبيعة

النوع بارتفاعه؟ وهل يحمل الفصل على الجنس حملاً كلياً وبالعكس حملاً ذاتياً، والنوع على الفصل بالوجهين.

[مواضع الخاصة]

ومن مواضع الخاصة: هل هي مساوية أو أعم؟ أو لاحقة مطلقة أو بشرط؟ وهل أورد غيرها بدلها كالموضوع مثلاً في حمل الانسان على الكاتب أو الفصل.

وهل هي جيدة؟ - أي بينة يمكن أن يعرف الموضوع بها - وهل هي مميزة تميزاً كلياً أو جزئياً؟ وهل هي مركبة أم بسيطة؟ وتركيبها من الخواص أو من الاعراض العامة؟ وهل هي للموضوع بحيث لو لم تكن للموضوع لكانت خاصة لغيره، كما يقال للنار أنها أخف العناصر وفي المشهور يجب أن تكون خاصة الاشد أشد، وخاصة الضد ضد الخاصة.

[مواضع الحد]

ومن مواضع الحد: هل ألفاظه دالة بسهولة، أم لا؟ وهل هي مطابقة لمعانيها من غير اشتراك أو اشتباه أو إيهام، أم لا؟ وهل فيها فضل على الكفاية أو نقصان عنها، أم لا؟ وهل فيها تكرار غير ضروري ولا نافع - كما في تعريف الاضافيات والأعراض الذاتية - .

وهل يقوم مقام الاسم؟ وهل هو أبين من المحدود وأقدم، أم لا؟ فان المساوي والأخفى وما يعرف تعريفاً دورياً ظاهرياً أو خفياً لا يكون حداً.

وهل هو مساوٍ للمحدود؟ وهل هو تابع له في مقولتيه - مثلاً في كونه مضافاً، أو قابلاً للأشد والأضعف، أو للاستحالة - ؟ وهل حد الضد ضد الحد؟

[مواضع التركيب الحدي]

ويجب أن لا يكون حد الكل نفس الأجزاء، بل حدودها، وأن لا

يكـون بحيث لـو أسقط جـزء أخـلّ بـالبـاقي، وأن لا يجتمـع من أجـزاء لا تجتمع، كما يقال: «الموجـود اما هـو فاعـل أو منفعل» وأن لا يصبـر البسيط بسبب الحد مركباً.

[مواضع الهوهو]

ومن مـواضع الهـوهو: هـل همـا واحـد بـالمعنى والاسم في اللغـات والحد واللوازم والملزومات والمعاندات، أم لا؟ وهل ما هو متحد بـأحدهمـا يتحد بالآخر وكل مـا مع أحـدهما بـالاتفاق فهـو مع الآخـر، أم لا؟ وهل اذا أضيف اليهمـا أو نقص منهما شيء بعينـه صار المجمـوعان واحـداً؟ وينتفـع في كل واحد من المواضع الخاصة بالمواضع العامة.

فهـذه أمثلة المـواضـع، ولعـظم نفعهـا يسمى كتـاب الجـدل بكتـاب المواضع.

[وصايا للسائل]

وقد أوصي السائـل بأن يعـد المواضـع ويقدر في نفسـه كيفية التـوسل الى تسليم المقـدمات من المجيب قبـل السؤال، ثم يصرح بـالمطلوب بعـد ذلك.

وأن لا يبـادر الى تسليم الأهم، بـل يتلطف فيـه، وليعلم أن تسليمـه ممن يدعي الاقتدار في المبادىء وممن يعتاد اللجاج في أواخرها أنجح.

وان لا يمنع الاستقراء إلا بـايراد النقض، وأن يعلم ان المستقيم أنفـع من الخلف، فـان إنكـار شنـاعـة مـا يقـابـل المـطلوب يضيـع السعي في الخلف.

وما يورده السـائل حشـو قياسـه يكون امـا للاستـظهار في الحجـة، أو لاخفـاء النتيجة، أو لتفخيم القـول، أو لتكلف الايضـاح، والايضـاح يكـون بتبديل العبارات وإيراد الأمثلة والاحتجاج بالشواهد والاستعمالات.

والسـائل الجيّـد من يكون سؤالـه عمّا لا محيص عن تسلمـه، ويكون

قادراً على البيان - يُلزم بغير المشهور ما لا يلزم غيره فيه بالمشهور.

والمجيب الجيد من لا ينكر المشهور ولا يأتيه الالزام مغافصة (معارضة - ن).

[وصايا للمجيب]

وأوصى المجيب - الذي يحفظ وضعاً مشهوراً - أن لا يمتنع من تسليم المشهورات؛ والحافظ غيره قد يمتنع ويعتذر له بأن يستفسر عن الالفاظ المبهمة والمصطلحات الغريبة.

وممانعته أما بحسب القول - وهو أن يمنع مقدمات السائل ويلحق بما يسلمه قيوداً لا يتوجه الالزام معها - وأما بحسب القائل وهو تشويشه بأفعال خارجة عن الصناعة، وذلك قبيح دال على العجز.

[ما ينبغي للمجادل]

ومن يتعاطى الجدل فينبغي أن يتمهر (يتمهد - ن) في إيراد العكس والدور لكل قياس، وفي إيراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة، وكذلك لابطاله، وأن يكون آخذاً من كل صناعة يجادل فيها بطريق صالح.

واعلم ان تعميم الأحكام للسائل وتخصيصها للمجيب أنفع وإقامة الحجة بالسائل أخص، والمقاومة والمناقضة والمعارضة بالمجيب، وينبغي أن لا يتكفل السائل هدم كل وضع، ولا المجيب حفظه، بل السائل يهدم الشنيع والمجيب يحفظ المشهور.

الفصل السابع

في المغالطة

كل قياس ينتج ما يناقض وضعاً فهو تبكيت بالحجة، فان كان حقاً أو مشهوراً كان برهانياً أو جدلياً، والا فمغالطي يشبه البرهان أو مشاغبي يشبه الجدل.

ولا بدفيهمامن ترويج يقتضي مشابهة ـ اما في مادة أو صورة ـ .

والآتي به غالط في نفسه، مغالط لغيره، ولولا القصور ـ وهو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره ـ لما تم للمغالطة صناعة، فهي صناعة كاذبة تنفع بالعرض فأن صاحبها لا يغلط ولا يغالط، ويقدر على أن يغالط المغالط، وقد تستعمل امتحاناً أو عناداً.

فموادها المشبهات ـ لفظاً أو معنى ـ ومن المشبهات معنى الوهميات، وهي ما يحكم به بديهة الوهم في المعقولات الصرفة حكمها في المحسوسات، كالحكم بأن كل ما هو موجود فله وضع.

والوهم قد يساعد العقل في قبول ما ينتج نواقضها ويخالفه في النتيجة، فهي كاذبة تشبه الأوليات، وأما أحكام الوهم فيما يحس به فصحيحة يشهد له العقل بذلك.

[أسباب الغلط ـ اللفظية]

ولهذه الصناعة أجزاء صناعية وخارجة، والأولى ما يتعلق بالتبكيت.

وأما أسباب الغلط مطلقاً: فأما لفظية؛ وهي ستة: اشتراك اللفظ المفرد بحسب جوهره أو بحسب هيئة في نفسه ـ كاختلاف التصاريف ـ أو من خارج ـ كاختلاف الاعراب والاعجام والمجازات ـ والمركب، وهو

الاشتـراك بحسب التركيب كما يقـال: «كـل مـا يتصـوره العـاقـل فهـو كمـا يتصوره» اذ لفظ: «هو» يعود تارة الى المعقول، وتارة الى العـاقل، واشتـراك القسمة وهو أن يصدق القول مفـرداً فيوهم مؤلفـاً ويكذب، كمـا يقال: «زيـد شاعر جيد» فيظن جودته في الشعر.

وإشتـراك التأليف ـ وهـو بالعكس ـ كمـا يقال: «الخمسـة زوج وفـرد» فيظن أنه زوج وفرد.

[أسباب الغلط ـ المعنوية]

وأما معنوية؛ وهي سبعة: لأنها تقع اما في أجزاء القضـايا، بـأن يؤخذ بـدل ما هـو جزء مـا يشبهه من اللوازم والعـوارض، كمن رأى انسـانـاً أبيض يكتب فيـظن أن كـل كـاتـب يكـون كـذلـك، فـأخـذ الابـيض بـدل الكاتب ـ ويسمى «أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات» أو بأن يؤخـذ مع الجـزء مـا ليس منه، أو يخلى مـا هو منـه ـ مثل القيـود والشروط ـ كمن يـأخذ «غيـر الموجود» شيئاً غير موجود مطلقاً، ويسمى «سوء اعتبار الحمل».

أو في تأليفها: كمن رأى الخمر أحمراً مائعاً فظنّ أن كل أحمـر مائـع هو الخمر ـ وهو ايهام العكس ـ وأمـا في تأليف القضـايا: أمـا تأليفـاً قياسيـاً: فـان كان في نفس القيـاس اما صـورة ـ بأن يكـون على هيئة غيـر منتجة ـ أو مـادة ـ بأن يكـون منحرفـاً عن الانتاج بـاغفال الشـرائط بحيث لـو صـار كمـا يجب لصـار كاذبـاً، أو لو صـار بحيث يصـدق لصـار غير قيـاس، وهو سـوء التركيب، وان كان فيـه باعتبـار النتيجة بـأن يكون غيـر مشتمل على إنتـاج ما هـو المطلوب فهـو «وضع مـا ليس بعلة علة» أو بأن لا يفيـد علمـاً غيـر مـا وضع فيه وهو «المصادرة على المطلوب».

أو تـأليفاً غيـر قياسي كمـا يقال: «زيـد وحده كـاتب» ويسمى: «جمع المسائل في مسألة واحدة».

ومن تصفـح القياس وأجـزائه فـوجدهمـا على ما ينبغي مـادة وصورة، ولفظاً ومعنى، مركبة ومفردة، أمن من الغلط.

[أسباب المغالطة... الخارجة عن القياس]

وأما الخارجيات فما تقتضي المغالطة بالعرض، كالتشنيع على المخاطب وسوق كلامه الى الكذب بزيادة أو تأويل أو إيراد ما يحيره من إغلاق العبارة، أو المبالغة في أن المعنى دقيق، أو السفاهة، أو ما يمنعه من الفهم - كالخلط بالحشو والهذيان والتكرار.

الفصل الثامن

في الخطابة

الخطابة صناعة علمية يمكن معها اقناع الجمهور فيما يراد أن يصدقوا به بقدر الامكان.

[منفعة الخطابة]

وهي في الاقناع أنجح من غيرها، كما ان الجدل في الالزام أنفع.

وينتفع بها في تقرير المصالح الجزئية المدنية وأصولها الكلية كالعقائد الالهية والقوانين العلمية.

وموضوعاتها غير محدودة - كما في الجدل - فقد ينظر في الالهيات والطبيعيات والخلقيات والسياسيات.

[أجزاء الخطابة]

ويشتمل على عمود وأعوان:

فالعمود قول يفيد اقناعاً.

والأعوان أقوال وأفعال خارجة تعين عليه؛ وهي إما نصرة (بصيرة - ن) كالشهادة، واما حيلة تعد المستمع لأن يذعن ويسمى استدراجات؛ والاعداد أما بحسب القائل - لفضائله وشمائله المقتضية لقبول

قوله ـ واما بحسب القول ـ كتصرفات في الصوت والكلام يؤدي اليه ـ واما بحسب المستمع ـ وهو احداث انفعال فيه كالرقة في الاستعطاف والقساوة في الاغراء، أو ايهام خلق الشجاعة أو السخاوة بمدح أو غيره.

[أقسام المستمعين]

والمستمعون ثلاثة: مخاطب، وحاكم، ونظارة.

والتصديقات المستحصلة أما صناعية تثبت بحجج مقنعة، أو غير صناعية تثبت بسنّة مكتوبة. . كوجوب الصلاة ـ أو غير مكتوبة ـ كوجوب الانصاف ـ وربما تخالفتا كجواز النكاح على الصالحة وأخذ الدية من العاقلة؛ فإن المكتوبة تقتضيهما (نقيضهما ـ ن) دون غير المكتوبة؛ أو بشهادة أو بعهد أو بيمين أو بتعذيب أو بما يجري مجرى ذلك.

[مبادىء الحجج الخطابية]

ومبادىء الحجج الخطابية أصناف ثلاثة:

أولها المشهورات الظاهرة التي تحمد في بادىء الرأي مغافصة، كقول القائل: «انصر أخاك وان كان ظالماً» وربما خالفت الحقيقية فانها تقتضي «ان لا تنصر الظالم وان كان أخاً» والحقيقية تحمد بحسب الظاهر في الأغلب ولا ينعكس؛ ومنها ما يحمده قوم أو شخص وينتفع به في مخاطباتهم.

وثانيها المقبولات ممن يوثق بصدقه كنبي أو إمام، أو يظن صادقاً كحكيم أو شاعر.

وثالثها المظنونات، كما يقال: «زيد متكلم مع الاعداء جهاراً فهو متهم» وربما يكون مقابله مظنوناً باعتبار آخر، كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه.

[تأليفات الخطابة]

وتأليفاتها: ما يظن منتجاً فهي مقنعة بحسب المواد والصور معاً

ويستعمل القياس والتمثيل فيها ويسميان «تثبيتاً» ويسمى القياس «ضميراً» لحذف كبراه أو «تفكيراً» لاشتماله على أوسط يستنبط بالفكر، ويسمى التمثيل «اقناعاً» والمنتج عنه بسرعة «برهاناً».

والقياس الظني قد لا يكون منتجاً في الحقيقة، كموجبتين في الشكل الثاني، ويسمى «رواسم».

والتمثيل قد يكون خالياً عن الجامع.

وقد يقع الاستقراء فيها أيضاً، ويقنع بجزئيات كثيرة.

والتوبيخ فيها كالخلف.

والمقدمة التي من شأنها أن تصير جزء يثبت فهي موضوع، وينبغي أن لا يكون دقيقاً علمياً ولا واضحاً عن ذكره غنى.

[ما تستنبط منه الخطابة]

والقوانين التي تستنبط منها المواضع تسمى أنواعاً، وقلّما يبحث في الخطابة عن الضروريات، بل يبحث في الأكثر عن الاكثريات.

والدليل: ضمير على هيئة الشكل الاول، والعلامة: على هيئة الشكلين الأخيرين؛ مثالها: «فلان طاف ليلاً فهو لص» «فلان أصفر فهو وجل» «فلان شجاع وظالم فالشجعان ظلمة».

والرأي قضية كلية ينتفع بها في العمليات، ويستعمل مهملاً، كقولنا: «الاصدقاء ناصحون» وربما كان شنيعاً ويكتسب بمقارنة حمد، كما يقال: «لا تكن فاضلاً لئلا تحسد».

والامثلة نافعة جداً، وهي اما شواهد مشهورة ـ حكايات أو أبعاضها ـ أو مخترعات غير ممكنة كما يوضح على ألسنة العُجم من الحيوان، أو ممكنة يخترعها الخطيب، أو أبيات.

[أقسام الخطابة]

والمخاطبة إما مشاورة تفيد إذناً أو منعاً؛ وأما منافرة تثبت مدحاً أو ذمّاً؛ واما مشاجرة تقتضي شكراً أو شكاية أو اعتذاراً. وهذان خصاميان.

[أقسام المشهوريات]

والمشهوريات عظام كما تشتمل عليها الشرائع والسنن والسياسات، وكما يتعلق بحفظ المدن وأمور الحرب والصلح وجمع المواد وانفاقها من القوانين، وهي اما كليات يشرعها الشارع بإعطاء الأصول، ويتمها من يتبعه من المجتهدين بتفريع الفروع، أو جزئيات يشير في مأخذها الواقفون عليها وفي العمل بها في الاشخاص الحكام وغيرهم من المبسوطين.

وغير عظام يشير فيها الخطيب الفطن.

[ما يلزم إعداده للخطيب]

وعليه إعداد أنواع لما ينسب الى الخير والشر؛ أما الخير فبدني كالقوة والصحة والجمال والنسب والثروة والفصاحة والصيت الحسن والبخت؛ أو نفساني كالعلم والذكاء والزهد والجود والشجاعة والعفة وحسن السيرة والاخلاق المرضية وحصول التجارب والصناعات، والشر ما يقابلها.

ولما ينسب الى النافع: وهو كل ما يوصل الى شيء من الخيرات كالجد والطلب وتحصيل الأسباب وانتهاز الفرص وموافاة (مواتاة ـ ن) البخت؛ أو الى الضار: وهو كل ما يعوق عنه أو يوصل الى الشرور، كإيثار اللذة، والكسل، واللهو، والبطالة، وفوات الاسباب، وضياع الفرص، وسوء التوفيق.

ولما يتعلق بالاشد والاضعف كالحكم بأن أفضل الخيرات أعمها وأدومها وأعظمها وأعزها وأنفعها وأشهرها؛ وما يتبعها خيرات أكثر، وما

يكون الاحتياج اليه أكثر وما يرغب فيه الاكابر أو الجمهور أكثر، وما يقابل ذلك.

وعلى المشير في المنافرات أعداد أنواع الاسباب ـ الفضائل والرذائل ـ مثلاً في العدل من كون الغنى والعلم والخشية من الله تعالى، وطلب الثناء بما يوجب العدل؛ وفي الجور من كون الاحتياج، والوثوق بأن لا يطالب، وعدم الموالات بالعواقب وضعف المجوَّر عليه ـ وأمثال ذلك مما يقتضي الجور ـ، وكذلك في سائرهما؛ وفي المدح والذم بهما.

وفي المدح بالرذائل من طلب ما يشارك الفضيلة المناسبة له؛ مثلاً في الجربزة من الكياسة في الرأي، وفي الفسق (العشق ـ ن) من لطف المعاشرة، وفي البلاهة من قلة المبالات بما لا يعني، وفي التهور من الاقدام في الاخطار، وفي التبذير من البذل ـ وكذلك في عكس ذلك.

وفي المشاجرات إعداد أنواع الاسباب ـ الافعال الضارة من حب اللهو والبطالة والشرارة واستباحة التصرف في الاموال والاعراض والدماء، والاستهزاء بالخلق ـ أو غير الضارة فيما يغاير ذلك؛ ولأحوال الجور في وقوعه وفي لا وقوعه مما يقتضي ذلك مطلقاً.

وأيضاً على الخطيب مطلقاً إعداد أنواع مشتركة؛ منها ما يعدّ للاستدراجات من مبادىء الانفعالات والاخلاق.

مثلاً للغضب من باب الاضرار والاستهانة، والكفران والوقاحة، ولفتوره من باب الاعتراف بالذنب والاعتذار والتذلل، والتلقي بالهشاشة، أو بالخوف من الغاضب؛ وللحزن مما يوجب تصور فوت المرغوب فيه، أو حصول المحذور عنه، وعدم الانتفاع بالحيلة والتدبير في ذلك؛ وللتسلية مما يتعلق بكون ذلك مما يمكن أن يدفع أو يرجى التلاقي والتدارك، أو باعتبار حال الغير، أو بالارشاد الى الحيل، وللخجلة مما يتعلق بخوف الفضيحة وتصور الدناءة واستشعار الشماتة من الاعداء والاستهزاء من

غيرهم ولاكتساب الصداقة من جهة الايثار على النفس والاحسان من غير منة وستر العيوب والنصرة في الغيبة والوفاق، ولابطالها بأضداد ذلك.

وللحسد من جهة مشاهدة خير يرى الحاسد نفسه أولى به أو في من لا يحبه؛ وللغيرة من جهة تخيل المشاركة ممن لا حق له في الحقوق من غير إدخال صاحبها اياه فيها، ولدواعي الشكر من جهة الانعام بلا منّ في وقت الحاجة أو مثلها أو دفع الاذى بغير توقع والنصرة من غير توقع بذل؛ ولدواعي الشفقة من جهة وجود العناية الصادقة، أو تصور الضعف والعجز عن دفع الشر ممن يعني به، أو لقصور لحوق ضرر بمن لا يستحقه، ولدواعي الشجاعة من جهة تخيل وفور القوة وكثرة الناصر والتوفيق بالعاقبة المرضية أو بكبر النفس وأضدادها مما يتعلق بأضداد ذلك.

وكذلك مما يقتضي كل خلق يختص بصنف مما يختلف بحسب الاسنان، كطلب اللذة في الشبان وطلب النفع في الشيوخ، أو بحسب البلدان، كالفصاحة وغلظ الطبع في العرب، وحسن التدبير وسرعة الملالة في الفرس، والذكاء والحيلة في الهند، أو بحسب الهمم، كالتكبر وعدم الالتفات الى الغير في الملوك، والدناءة في السوقيين، والغرور في أصحاب البحث.

ومنها ما يتعلق بامكان الامور كما يقال: «كلما يستطاع أو يجتهد فيه فهو ممكن» و«كلما هو لشخص ممكن فلغيره ممكن» و«إذا كان الاصعب ممكناً فالأسهل ممكن»؛ أو بوقوع وجودها كما يقال: «ما حدث لشخص فهو لمثله متوقع» و«ما يقع في وقت فوقوعه في مثل ذلك الوقت متوقع» أو كونها كما يقال: «المؤثر كائن، فالاثر كائن» و«الأندر كائن فالاكثري كائن» و«كلما يقصده قادر عليه بإيجاده فهو كائن».

أو تعظيمها لقربها (لعزتها ـ ن) ونفاستها وعظم فائدتها، أو ما يقابل ذلك. وقس على ذلك.

والغـرض من هذه الامثلة الهـداية الى كـل أسلوب فليطلب التفـاصيل من الكتب الكبيرة.

[استعمال المتقابلات في الخطابة]

وتقع في الخطابة القضايا المتقابلة لاختـلاف الاعتبارات، مثـلاً يقال: «قل لأنك ان صدقت أحبك الله، وان كـذبت أحبك النـاس» و«اسكت لأنك ان صدقت أبغضك النـاس، وان كذبت أبغضـك الله». وللمقر بـذنبه: «أنـه مذنب، لأنه ان صدق فهو مذنب، وان كذب فالكاذب مذنب».

[الضمائر المحرفة]

والمغالطة هٰهُنـا أن أوقعت اقناعـاً فهي من الصناعـة وتسمى بالضمـائر المحرفة من باب الاشتراك، كمدح الكلب بان كلب السمـاء أضوء كواكبها، ومن بـاب تركب المفصـل: «فلان يحسن الكتـابة لأنـه يعد حـروف الهجاء» ومن بـاب وضع مـا ليس بعلة عنه: «فـلان مبارك القـدم لأنه مـع قدومـه تيسر الامـر الفـلاني»؛ ومن بـاب المصـادرة على المـطلوب إذا قيـل: «لِمَ قلت: فلان أذنب؟ فيقال: لأنه أذنب» ـ وكذلك في سائرها.

وان لـم توقع اقناعاً لكونها غير معقولة فهي خارجـة عن الصناعـة، كما لو قيل: «فلان القاتل غير مجرم لانه قتل في حال السكر بغير اختيار منه».

[قرب الأنواع الى الجزئيات أحسن]

وكلمـا كانت الأنـواع الى الجزئيـات أقرب كـان أخذ المـواضـع منهـا أسهل؛ وأيضاً كلما كانت المقدمات بالجزئيـات أخص كانت أقنـع؛ مثلاً إذا قيل: «زيد فاضل لأجـل الفضيلة التي صدرت عنـه في المقام الفـلاني» كان أنفع مما لو قيل: «لأنه مستجمع للفضائل».

[توابع الخطابة]

وأما توابع الخطابة ـ وتسمى تزيينـات (ترتيبـات ـ ن) فثلاثـة أشياء :

أولهـا ما يتعلّق بـالألفاظ ؛ وهـو أن تكون عـذبة غيـر ركيكة عـامية ولا مبيّنـة فيرتفع عن أن يصلح لمخاطبة الجمهور ، فإن الطبائـع العاميـة قد تستـوحش عن العمليات وأن تكون جيّدة الروابط والانفصالات .

وقد يتزين اللفظ بـالاستعارة والتشبيـه وما يجـري مجراهمـا والاستكثار فيه قبيح .

وبـأن يكون ذات وزن والـوزن هٰهُنا غيـر الحقيقي ـ بل مـا يشبهه كمـا في قـولـه تعـالى ، «ان الأبـرار لفي نعـيم ، وان الـفجـار لـفي جـحيـم» [١٣/٨٢ ـ ١٤] والتقسيمـات والتسجيعات وايـراد القرائن أيضـاً تقتضي هذا الوزن .

ولكل من الملفوظ والمكتوب أسلوب خاص وكذلك لاصنافها .

وثـانيها : التـرتيب ؛ كالتصـدير بمـا يلوح بالمقصـود والاقتصـاص بـالمقصـود صريحاً والتبيان له بما يقنع ؛ والخـاتمة وهـو الختم بالتـذكير ، وربمـا يختص بعض الاصناف بالبعض ، كما ان التصدير في الشكاية قبيح .

وثلثهـا الأخـذ بالـوجوه والنفـاق ـ وهو من الحيـل ـ وقد يتعلق بـالقول مثل رفع الصوت في موضـوع يليق به ، أو خفضـه ، فانـه يفيد إيـذانـاً لحـال القائل أو استدراجاً في المخاطب .

وقد يتعلق بالقائل كتزكية نفسه أو كونه في زي وهيئة يليقان به .

ولا يمكن استعمـال أكثر هـذا القسم في المكتوبـات وضعفاء العقـول لـلاستدراجـات أطوع ، وكـذلك يـطيعون (يعـظمون ـ ن) المتنسـك وان كان مبتدعاً .

الفصل التاسع

في الشعــر

صنـاعـة الشعـر مـا يقتـدر معهـا على إيقـاع تخيـلات تصيــر مبـادىء انفصالات نفسانية مطلوبة.

[موارد استعمال الشعر]

ومنفعتهـا العامـة في الامور المـدنية الجـزئية المـذكورة، وربمـا يكون أنفـع من الخـطابـة، لأن النفـوس العـاميـة للتخيـل أطـوع منهـا لـلاقنــاع، والخاصة الالتذاذ بها والتعجب.

والسبب فيه كون التخيل محاكـاة ما، فـان المحاكـاة لذيـذة كالتصـوير مثلاً، وان كان لشيء قبيـح، فمنها طبيعيـة ـ قوليـة أو فعلية، كمـا يصدر عن الببغاء، والقرد ـ ومنها صناعيـة؛ وهي اما مـطابقة سـاذجة، أو مـع تحسين، أو مع تقبيح.

[تعريف الشعر]

والشعـر من الصناعـات، وهو عنـد القـدمـاء: «كـلام مخيـل»: وعنـد المحـدثين: «كلام مـوزون متساوي الاركـان مقفّى» ولا يعتبرون التخيـل في كلامه؛ واعتبار الجميع أجود.

والوزن يعرف في الموسيقى ماهية، وفي العروض استعمـالاً، والقافيـة تعرف في علمها.

[مواد الشعر]

ومـواد الشعـر من القضـايـا هي المخيـلات، وهي مـا يؤثـر في النفس فيبسطها ويقبضها أو يفيدهـا تسهيل أمـر أو تهويله، أو تعـظيمه، أو تحقيـره،

كما يقال للمشروب المر: «أنه خمر لذيذ» فيسهل التخيل شربه على من اعتاد الخمر، وللعسل: «أنه مر مقيء» فينفر الطبيعة عنه، وربما تكون أولية أو مشهورة باعتبار آخر.

[الشعر التام]

والشعر التام يحاكي بالكلام المخيل، وبالوزن، وبالنغمة المناسبة ـ ان قارنتها؛ والكلام يحاكي اما بالالفاظ أو بالمعاني أو بهما، وكل واحد منهما اما بحسب جوهره أو بحسب حيلة، فالالفاظ تحاكي بجوهرها اذا كانت فصيحة جزلة، والمعاني تحاكي اذا كانت غريبة لطيفة، وهما معاً اذا كانت العبارة بليغة أدت حق المعنى اللطيف من غير زيادة أو نقصان.

وأما المحاكاة بحسب الحيل فهي التي تسمى بالبديع والصنعة، فمنها ما يختص بالشعر، ومنها ما يختص بالكلام المنثور، ومنها ما يتشاركان فيه، وقد تكون بمشاكلات ومخالفات تامة أو ناقصة في الالفاظ أو في أجزائها أو في المعاني أو فيهما؛ ولها علم خاص يتكفل ببيانها.

والاستعارة والتشبيه من المحاكاة، والمحال منها تسمى خرافات (جزافاً ـ ن) وربما تكون أملح.

والمحاكاة الشعرية تكون اما بالاستدلال واما بالاشتمال؛ والأول أن يدل بالتشبيه على الشبيه، والثاني أن يترائى بشيء ويراد غيره (وايراد شيء آخر ـ ن).

والاستدلال أما بالمحاكاة المطابقة، أو بغير المطابقة الممكنة، أو المحالة، أو بالتذكر ـ كالربع للحبيب ـ واما بالمشابهة كالشراب للماء.

وسوء محاكاة الشاعر كغلط القائس، وهو بتقصير، أو تحريف، أو كذب ممكن، أو محال.

ولا يمكن اعداد المواضع والأنواع للمخيلات كما تعد للمشهورات، لأنها كلما كانت أغرب فهي ألذ وأعجب.